الفصل الثالث

الثورات العربي والمواقف الأوروبية

obeikandl.com

obeikandl.com

الثورات العربية والمواقف الأوربية:

يكمن جوهر حدث الثورات العربية في أنه حدث تغيير تاريخي مستقبلي، وقوع رغم القوى الغربية المهيمنة في المنطقة العربية وعالمياً، وهذا ما انعكس في مفعول عنصر المفاجأة أثناء الثورتين في تونس ومصر، مما أدي إلى تفسيرها بصيغ بدائية تعتمد على خلل سابق في النظر إلى شعوب المنطقة، ومن ذلك:

- الشباب التونسي مثقف بثقافات غربية أكثر من سواه ولهذا انطلقت ثورته مطالباً بالديمقراطية.
- هذه الثورة هي ثورة «الفيس بوك» الأولى، فلولا التقنيات الغربية ما كان لها أن تندلع.
- التقدم الاقتصادي لم يصل بآثاره إلى قطاعات واسعة من شعب تونس فالثورة دوافعها مادية.

ثم بدأت من بلوغ الثورة في مصر هدفها الأول، محاولة صياغة وسائل جديدة للتعامل مع المنطقة دون التخلي عن الأهداف الثابتة، تدور محاول هذه الوسائل على محاولة احتواء ما يسمى «الإسلام السياسي» بدلاً من معاداته السعي للتأثير على رؤية جيل الشبيبة صانع الثورات، وعرقلة مسار انتشار الثورات وفق الإرادة العشبية المحضة، عسكرياً كما في ليبيا وسياسياً كما في اليمن.

ولا يزال من الأسئلة التي لا تجد جواباً حتى الآن، وبالتالي لا يوجد تغيير للسياسات السابقة على صعيدها ما يدور محوره حول أمرين:

- النتائج المتوقعة من الربيع العربي بصدد مستقبل المشروع الصهيوني/ الغربي في المنطقة.

- ما تمثله الثورات من تحد حضاري للغرب عموماً، بما فيه المنطقة الأوروبية.

والأرجح أن تعامل الثورات العربية مع القوى الخارجية، بما في ذلك الأوروبية/الغربية، لن يكون نتيجة طرح فكري نظري، بل نتيجة تفاعل مباشر بين التطورات الميدانية التي تصنعها الثورات، وبين التطورات الضرورية التي تحتاج إليها «صناعة الفكر وصناعة التصورات» عبر الوسائل التقليدية المتوافرة وعبر نشأة الوسائل الجديدة المنبثقة عن الثورات نفسها.

ينبغي التنويه في البداية أن منطلق كاتب هذه السطور هو الاعتقاد الجازم بأن رؤية حدث الثورات العربية أو ما بدأت تسميته بالربيع العربي، لا تنعزل عن الإطار الأشمل، بعنوانه الإسلامي، جغرافياً وسياسياً في العالم المعاصر، عالم التكتلات العملاقة والقوى الكبرى (دول وشركات ومراكز قوى)، وحضارياً شاملاً للدائرة الحضارية الإسلامية المتميزة، بجميع مكوناتها من مسلمين وغير مسلمين. إنما يستدعي الحديث عن الثورات العربية وأثرها على العلاقات الأوروبية - العربية التركيز على البعد العربي، وموقع الثورات القطرية على الخارطة العربية مقابل الخارطة الأوربية.

مع تداعيات الثورة الشعبية الليبية بتدخل عسكري أطلسي بعد تغطيته عربياً ودولياً، ومع اندلاع الثورة الشعبية في سورية، نشب نزاع فكري، أثاره فريق محدود العدد من القوميين العرب طرح ما يمكن وصفه بفكر المؤامرة، الذي ركز حججه على ما عرف أثناء حروب حكومة بوش الابن في المنطقة العربية والإسلامية بمشروع «الشرق الأوسط الكبير»، وتضمحل قيمة هذه الحجج عند ملاحظة سقوط هذا المشروع في الغرب نفسه، وتراجع الحملة «الكلامية» لزعمائه بشأن نشر الديمقراطية في

البلدان المستهدفة بالحروب ثم فيما حولها، إذا ظهرت للعيان استحالة تحقيق مثل هذا الهدف عبر التقتيل والتدمير، على افتراض صدق النوايا، وظهر للعيان أكثر أن هذه «النوايا» غير صادقة، فالارتباط الوثيق بين الهيمنة الغربية الدولية وبين الهيمنة الاستبدادية القطرية أشد رسوخاً من قابلية التخلي عنه لصالح تحكيم الإرادة الشعبية في البلدان العربية والإسلامية، وهي التي أثبتت من خلال ما لا يحصى من الأدلة والبراهين أنها ترفض الهيمنة الأجنبية وترفض معها تيار التغريب المرتبط بها.

هنا يكمن جوهر حدث الثورات العربية، أنه حدث تغيير تاريخي مستقبلي، رغم القوى الغربية المهيمنة في المنطقة العربية وعالمياً.

لم تكن الدول الأوروبية خارج إطار هذه الصورة، وهذا بالذات ما جعلها تقف موقف «عدم التصديق» أن ما حدث ابتداء من تونس يمكن أن يحدث، فقد كان من أعمدة سياساتها ضمن إطار المعسكر الغربي.

١. دعم استقرار قائم على استبداد محلي جنباً إلى جنب مع الحملات الكلامية حول الحريات وحقوق الإنسان.
٢. تكوين شبكة علاقات مالية واقتصادية تصنع القرار السياسي والأمني في الأقطار المستهدفة.
٣. التركيز على عنصر الحقوق المادية وفق الرؤية الغربية واعتبارها كافية لضمان الاستقرار بالصيغة المذكورة.

هذه الأعمدة الثلاثة هي التي بدأ انهيارها عبر مسلسل الثورات العربية، فقد تبين على أرض الواقع:

١. الوعي الشعبي الواسع النطاق بما تعنيه ازدواجية الجميع بين متناقضات الاستبداد ودعوات حقوق الإنسان.

٢. استهداف الثورات للارتباط الوثيق بين الاستبداد والفساد والهيمنة الأجنبية وظهور حتمية سقوطها معاً.
٣. ثبات محور الثورات على المطالبة بالكرامة والحريات والحقوق جميعاً، وليس علي الصعيد المادي فقط.

مهما كان مفعول الثورات العربية على السياسات الأوروبية لا يمكن إهمال العناصر الثابتة فيها، وبالتالي في صناعة القرار المستقبلي، وفي مقدمتها:

لا يوجد أمام القوى الدولية بديل عن الأعمدة المنهارة لسياساتها، بمعنى أن التخلي الفعلي عنها يعني التخلي عن هيمنتها الدولية، فقرار التخلي لا يصدر طواعية، بل لا بد من انتزاعه انتزاعاً، ويترتب على ذلك أن المرحلة القادمة ستأخذ صيغة جولة جديدة، وليس صيغة القبول بأمر واقع جديد صنعه -ويصنعه- مسلسل الثورات العربية الحالية واللاحقة.

في مقدمة معالم الجولة التالية محاولة إيجاد ضوابط جديدة لفاعلية الإرادة الشعبية للتحرر، بحيث تمسك بها قوى محلية أقرب إلى التفاعل التبعي أو الاندماجي مع المصالح والمطامع التي تحكم سياسات الهيمنة الأجنبية مع انطلاقها من صبغة ديمقراطية، يمكن وصفها بالديمقراطية المشروطة، أو حتى الاستبدادية، فهي تستثني مما يسمى اللعبة الديمقراطية (تحكيم إرادة الشعب والتداول على السلطة) استثناء إقصائياً كل من لا يقبل الالتزام «بشروط اللعبة» وفي مقدمتها الانطلاق من ذلك التفاعل التبعي أو الإندماجي.

العنصر الحاسم بين عناصر الضعف في تلك الجولة، أن حقبة الاعتماد على الأنظمة الاستبدادية الصريحة- وإن تفاوتت مستويات القمع بينها- كانت مقترنة بعنصر استخدام القوة العسكرية المحلية التابعة أو الأجنبية

العدوانية، أو التلويح باستخدامها، ولم يعد يمكن تنفيذ ذلك بعد ظهور الثمن الباهظ - المالي تخصيصاً - كما تشهد الحروب العدوانية، لاسيما في أفغانستان والعراق.

ثانياً: المواقف الأوروبية وتطورها زمنياً

خلال أكثر من أسبوعين من الأسابيع الثلاثة للثورة الشعبية الأولى تونس (مع تأكيد أن مسار الثورة لا يكتمل إلا بعد تحقيق سائر أهدافها) لم يصدر أي موقف أوروبي يتبنى رسمياً أو يدعو مباشرة إلى دعم التحرك الشعبي في تونس ضد الحكم الاستبدادي القائم، وعلى النقيض من ذلك تفاوتت مواقف الدول الأوروبية ما بين الصمت والتأييد، وكان أبعدها مدى الموقف الرسمي الفرنسي الذي عبرت عنه مراراً وزيرة الخارجية الفرنسية آنذاك، ميشال اليو ماري، ووصل إلى درجة عرض المساعدة لتمكين زين العابدين من قمع الاحتجاجات، ورغم أن الرئيس الفرنسي نيقولاي ساركوزي أقالها يوم ٢٠١١/٢/٢٧م، أي بعد فرار بن علي من تونس يوم ٢٠١١/١/١٨م بخمسة أسابيع وبعد اندلاع الثورة الشعبية في مصر وسقوط مبارك يوم ٢٠١١/٢/١١م بأسبوع، ينبغي التنويه بأن تصريحات الوزيرة الفرنسية لم تمثل موقفها فقط، إذا لم يصدر داخل فرنسا اعتراضات ما، علاوة على أن السياسة الخارجية الفرنسية تتبع رسمياً لرئيس الدولة مع وزارة الخارجية، ولا يمكن لموقف من هذا القبيل أن يكون انفرادياً. ويسري شبيه ذلك على الدول الأوروبية الأخرى، وكانت جميعاً تؤكد طوال الأسابيع الأولى للثورتين على ضرورة الحوار و «الحل الديمقراطي»، ولا تجد صيغة أخرى للتعامل مع الثورات العربية.

وحتى سقوط الرئيس المصري بقي «عنصر المفاجأة» هو العامل الرئيسي المؤثر على محاولات تفسير الأحداث، سواء على ألسنة من يحملون وصف خبراء «الشرق الأوسط والشمال الإفريقي» - وهو التعبير المتداول لوصف المنطقة العربية على خلفية المقاصد السياسية من ورائه- أو على ألسنة المسئوولين السياسيين. وتأرجحت صيغ التفسير هذه بين.

- الشباب التونسي مثقف بثقافات غربية أكثر من سواه ولهذا انطلقت ثورته مطالباً بالديمقراطية.
- هذه الثورة هي ثورة «الفيس بوك» الأولى، فلولا التقنيات الغربية ما كان لها أن تندلع.
- التقدم الاقتصادي لم يصل بآثاره إلى قطاعات واسعة من شعب تونس فالثورة دوافعها مادية.

وتكشف هذه التفسيرات عن أن الثورة العربية الأولى في تونس أسقطت «بدهيات» موهومة في التصورات الفكرية والسياسية الغربية عن البلدان العربية، منها أن مطالب الحرية لا يمكن أن تصدر إلا عن فكر. وتربية غربيين وأن معادلة الاستبداد مع تأمين مستوى معيشي مادي معقول كافية للاستقرار رغم تغييب الحريات العامة، وعندما ظهر للعيان أن القيادات الشبابية للثورة (لاسيما في مصر لاحقاً) لا تشكو من مستوى معيشي منخفض، وأن استقطبت الجماهير الشعبية المحرومة مادياً، أصبح تفسير «ثورة أليس بوك» أقرب إلى محاولة العزاء، بأن الثورة يصنها واقعياً الإنسان الغربي، سواء عبر أفكاره وقيمة أو عبر تقنياته!.

وكان عنصر المفاجأة أكبر وقعاً عندما انتقلت الثورة إلى مصر قبل سواها من البلدان العربية، فأضيف إلى الخشبة من «العواقب» أمران،

أولهما مصير ما سبق تنفيذه على صعيد قضية فلسطين في اتجاه تصفيتها النهائية وترسيخ الهيمنة.

يكمن جوهر حدث الثورات العربية في أنه حدث تغيير تاريخي مستقبلي، وقوع رغم القوى الغربية المهيمنة في المنطقة العربية وعالميا، وهذا ما انعكس في مفعول عنصر المفاجأة إثناء الثورتين في تونس ومصر، مما أدى إلى تفسيرها بصيغ بدائية تعتمد على خلل سابق في النظر إلى شعوب المنطقة، ومن ذلك:

- الشباب التونسي مثقف بثقافات غربية أكثر من سواه ولهذا انطلقت ثورته مطالبا بالديمقراطية.
- هذه الثورة هي ثورة «الفيس بوك» الأولى، فلولا التقنيات الغربية ما كان لها أن تندلع.
- التقدم الاقتصادي لم يصل بآثاره إلى قطاعات واسعة من شعب تونس فالثورة دوافعها مادية.

ثم بدأت من بلوغ الثورة في مصر هدفها الأول، محاولة صياغة وسائل جديدة للتعامل مع المنطقة دون التخلي عن الأهداف الثابتة، تدور محاور هذه الوسائل على محاولة احتواء ما يسمى "الإسلام السياسي" بدلا من معاداته السعي للتأثير على رؤية جيل الشبيبة صانع الثورات، وعرقلة مسار انتشار الثورات وفق الإرادة العشبية المحضة، عسكريا كما في ليبيا وسياسيا كما في اليمن.

وتربية غربيين وأن معادلة الاستبداد مع تأمين مستوى معيشي مادي معقول كافية للاستقرار رغم تغييب الحريات العامة، وعندما ظهر للعيان أن القيادات الشبابية للثورة (لاسيما في مصر لاحقا) لا تشكو من مستوى

معيشي منخفض، وأن استقطبت الجماهير الشعبية المحرومة ماديا، أصبح تفسير "ثورة اليس بوك" أقرب إلى محاولة العزاء، بأن الثورة يصنعها واقعيا الإنسان الغربي، سواء عبر أفكاره وقيمه أو عبر تقنياته!.

وكان عنصر المفاجأة أكبر وقعا عندما انتقلت الثورة إلى مصر قبل سواها من البلدان العربية، فأضيف إلى الخشية من "العواقب" أمران، أولهما مصير ما سبق تنفيذه على صعيد قضية فلسطين في اتجاه تصفيتها النهائية وترسيخ الهيمنة الإسرائيلية وبالتالي الغربية في المنطقة، وهذا مما ورد علنا على لسان المستشارة الألمانية ميركل في الأسبوع الأول من الثورة، والأمر الثاني ظهور العامل الإسلامي الفعال في تحريك الجماهير الثائرة بمختلف انتمائها وعلى أوسع نطاق، وهنا بالذات بدأت نقطة التحول في المواقف الغربية على أكثر من محور:

١- اسقاط عامل التخويف مما يسمى "الإسلام السياسي" بعد سيطرته على صناعة القرار السياسي الغربي طويلا، والانتقال إلى لابحث عن قابلية "احتوائه" بدلا من معاداته.

٢- ظهور البعد الحضاري وتأثير الثورات العربةي على المدى البعيد، وانلاتقال إلى البحث عن سبل جديدة للتأثير على المستقبل عبر التأثير على رؤى جيل الشبيبة الذي صنع ويصنع الثورة.

٣- إنهاء مرحلة التردد تحت تأثير المفاجأة خلال الثورتين الشعبيتين في تونس ومصر، وانتقال إلى مرحلة العمل على ممارسة الفعل السياسي وحتى العسكري، للتأثير على ثورات شعبية أخرى.

لم تكن فترة الانتظار طويلة، وإن بقى السؤال الحائر مسيطرة في البداية: أين ستكون المحطة التالية؟ .. وعند الرجوع إلى أقوال الموصوفين

بالخبراء من معاهد البحوث والدراسات وأقوال المسؤولين السياسيين على السواء، يمكن التأكيد أنهم فوجئوا مجدداً باندلاع الثورات الثلاث التالية، في ليبيا واليمن وسورية (بالإضافة إلى محاولة الثورة في كل من عُمان والبحرين وحتى الأردن) أي في الدول التي كانت باستثناء دول الخليج الأخرى - تصنف في آخر القائمة التي تردد ذكرها في محاولة الجدولة الزمنية لما يتوقع من أحداث وفي هذا الإطار اصبح العاملان الأهم والمتناقضان من حيث تأثيرهما في تحديد السياسات الأوروبية في التعامل مع الثورات الثلاث، هما:

١- استمرار مفعول عنصر المفاجأة وبالتالي الاضطرار للتعامل مع أمر واقع يفرض نفسه في بلد بعد آخر.

٢- قرار الانتقال من ردود الفعل على ما يقع، إلى محاولة التأثير المباشر عليه كما سبقت الإشارة هذا ما يفسر التناقض الكبير في طريقة التعامل:

١. مع ثورة شعب ليبيا عبر استعجال التدخل العسكري المباشر، ربما مع تصور تثبيت وضع جديد يسمح بأن يصبح قاعدة انطلاق للتأثير على الوضاع القادة من مصر وتونس، شرق ليبيا وغربها:

٢. ومع ثورة شعب اليمن.. والحرص على عرقلة استقلالية مسارها وربطه بالجهود الإقليمية من جهة وبالمعارضة التقليدية من جهة أخرى، ربما مع تصور تثبيت وضع يمنع تحرير القرار السياسي وفق الإرادة الشعبية بصورة كاملة، مما يمكن أن يؤثر على مجموع المنطقة في مضيق باب المندب باتجاه الشمال، وفي القرن الأفريقي باتجاه وادي النيل، وفي البحر العربي على ضوء ما يجري تحت عنوان

"مكافحة القرصنة"، ناهيك عن الخشية من تأثير اليمن مستقبلا على شبه الجزيرة العربية.

٣. ومع ثورة شعب سورية والحرص على اتخاذ مواقف سياسية وإجراءات مضادة للحكم القائم، لا تكفي لدعم هدف الثورة: إسقاطه ولا تمكنه من البقاء كما هو، وعلى وجه التحديد تحالفه مع إيران ومنظمة "حزب الله"، مع عدم إغفال الخشية الكبيرة من أن تلاقي حصيلة الثورتين في مصر وسورية يعني تحويل مسار قضية فلسطين بصورة نهائية عن طريق التصفية وترسيخ الهيمنة الأسرئيلية الغربية/ من خلال ذلك.

والسؤال الذي يطرح نفسه بعد هذا الاستعراض الموجز للمعالم من السياسات الأوروبية، المتكاملة مع السياسات الأمريكية، هو: هل يمكن أن تجري رياح ثورات "الربيع العربي" وفق ما تشتهي السفن الأوربية والغربية؟

ثالثا: تطور المواقف الوروبية مضمونا

كشفت الثورات العربية عند عدد من العناصر "الجديدة" وفق المنظورالغربي، لم يعد يمكن تجاهلها في وضع الصيغ الاستراتيجية البعيدة المدى، وصياغة القراارت السياسية الفورية في التعامل مع المنطقة العربية، وأهمها ما يدور حول المحاور التالية:

١- موصفات جيل الشبيبة.. وبالتالي مواصفات صانع القرار في الحقبة القادمة:

قبل الثورات:

لم ينقطع استهداف جيل الشبيبة، ذكوراً وإناثا، بجهود خارجية ومرتكزات داخلية في البلدان العربية، شاع وصفها بكلمة "التغريب"، وذلك على امتداد القرن الميلادي العشرين،وإن تفاوتت النتائج زمنيا،

فسبق ظهورها في بعض البلدان كتونس وسورية ومصر، وبدأ مفعولها بالظهور حديثا في دول الخليج، وليس مجهولا أن ردة الفعل لاحقا تحت عنوان "صحوة إسلامية" اتسع نطاقها في البلدان الأولى، بينما لم يمنع غرار انتشاره في مجموعة البلدان الأولى خلال سبعينات القرن الميلادي العشرين.

مفعول الثورات:

قضت الثورات العربية على خطوط هذه الصورة العامة التي صنفت واقع "الشباب العربي" في خانة الانشغال عن أي شأن سياسي (بما في ذلك جوانب التقدم الفكري والتقني) بنتائج تطور اجتماعي سلبي عموما (اللهو المتعة) بتعبير آخر: إن جيل الشبيبة الذي أثبت قدرته على صناعة ثورات تغيير جذري تاريخي واسع النطاق، يمكن أن يثبت قدرته على تنفيذ عملية البناء المطلوبة في الحقبة التالية.

الحصيلة بالمنظور الأوروبي:

لم يعد يمكن الاطمئنان إلى سيطرة الأفكار والتصورات المستمدة من الغرب على مفعول القيم في مجرى عملية البناء ونتائجها في مختلف الميادين، مع ما يعنيه ذلك على صعيد العلاقات الأوروبية – العربية.

التفاعل الأوروبي مع هذه الحصيلة:

استهداف شباب الثورة بحملة جديدة، أعلن عنها الرئيس الأمريكي بصورة مباشرة وتبنتها "قمة الثمانية" التالية لهذا الإعلان، بينما بدأ التنفيذ من قبل ذلك بصورة مباشرة ورصدت لهذه الغاية مبالغ ضخمة وبدأ التحرك عن طريق "منظمات المجتمع المدني" الأوروبية والأمريكية على أسوع نطاق، في تونس ومصر، ويمكن أن تتبع ذلك خطوة مماثلة في ليبيا.

٢- مستوى الوعي الشعبي. وبالتالي سقوط أساليب التعامل القديمة مع الشعوب.

قبل الثورات:

من أوسع المقولات التي انتشرت لتعليل الاستبداد، عدم نضوج الشعوب العربية لحياة دستورية قويمة، ولم يقتصر ذلك على نخب لصيقة بالأنظمة الاستبدادية، بل سرى الاقتناع بهذا التصور إلى أوساط النخب الفكرية والسياسية الغربية، وبالتالي إلى انتشاره على مستوى الرأي العام، ويمكن القول إن ظارة التخوف مما سمى "الإسلام السياسي" ترتبط بذلك ارتباطا وثيقا، من خلا تعميم المقولة المزعومة، إن سقوط نظام استبدادي مرتبط بالغرب يؤدي بالضرورة إلى قيام نظام استبدادي "إسلامي" (يعادي الغرب)، فالتخيير هو بين استبداد واستبداد، وليس بين استبداد وتحرر، وأصبحت هذه المقولات في مقدمة ما يسوغ للرأي العام الدعم الغربي عموما، وليس الأوروبي فقط للأنظمة الاستبدادية الموالية للغرب.

مفعول الثورات:

اسقطت الثورات الشعبية هذه المقولات وأمثالها فاتضح أولا أن وعي الشعوب بما تريد وكيف تحقق ما تريد أعلى بكثير مما أشيع عنه، بل إن نضوج هذا الوعي تجلى بقوة من خلال الحرص على سلمية الثورة وعدم الانزلاق إلى ما سعت الأنظمة إليه من فتن بين الفئات الشعبية في كل قطر على حدة، هذا إضافة إلى أن التيار الإسلامي التقليدي وجد مزيدا من التأييد لا سيما بعد أن ساهمت سلمية الثورات طريقا إلى التغيير في إضعاف حجج الدعوات تحت عناوين إسلامية إلى التغير بالقوة.

الحصيلة بالمنظور الأوروبي:

سقط مفعول القسط الأعظم من الركائز التي استند إليها ازدواجية السياسات الغربية ما بين دعم الاستبداد والحديث عن نشر حقوق الإنسان وحرياته، وسقطت معها إمكانات الاعتماد على ترسيخ وضع استبدادي بديل، فأسقط الاستبداد عبر الثورة الشعبية، يعني قابلية إسقاطه مرة أخرى، وهنا لا يمكن للغرب ان يربط نفسه بوضع استبدادي جديد علنا، وهذا ما ضاعف محاولات المراوغة، إلى درجة الاعتذار عما سلف، في التصريحات الرسمية المواكبة للثورات الجارية، وللمساعى المبذولة من أجل عدم الخروج عن ساحة التأثير على صناعة القرار في الأقطار المعينة.

التفاعل الأوروبي مع هذه الحصيلة:

لم يكن سهلا تفاعل السياسات الغربية مع هذه الحصيلة، فقد كانت أولى المشكلات وبالتالي انعدام الثقة في أقطار أخرى ولا يزال ارتباط عن الاستبداد في بعض الأقطار العربية، نشر المخاوف بوالتالي انعدام الثقة في أقطار أخرى، لا يزال ارتباط الأنظمة الشمولية فيها بالغرب مستمرا، بغض النظر عن عدم مقارنة شدة العنف الأمني/ القمعي فيها مع الأنظمة التي تتساقط الآن تباعا. وهنا اصبح على السياسات الغربية أن تتحدث بعدة ألسنة بدلا من لسانين، أي بقيت الازدواجية تجاه الرأي العام الداخلي، لتسويغ اختلاف التعامل مع الأنظمة الاستبدادية كما بدأ الحديث عن عدم إمكانية التحرك في كل مكان في وقت واحد لدعم "الديمقراطية"، وتجدد التركيز على عنصر تفاوت الأهمية "الاستراتيجية" بين قطر وآخر بالمنظور الأوروبي، علاوة على أن تأكيد أن بعض البلدان لا تحتاج إلى أكثر من الإصلاح السياسي (المغرب والأردن مثلا) وبعضها الآخر إلى اصلاحيات

مالية على صعيد الفئات الفقيرة (السعودية ودول خليجية أخرى مثلا). إنما يمكن القول إن الدول الأوروبية ستجد نفسها أمام معضلة بعد أخرى، إذا ما اتسع نطاق الثورات العربية لتشمل بعض هذه الأقطار.

٣- تحرير الإرادة الشعبية.. وبالتالي تبدل قواعد ما يسمى "اللعبة السياسية" ومرتكزاتها.

قبل الثورات:

كان واضحا أن أهم عنصر في حقبة حكم الأنظمة الاستبدادية هو عنصر صناعة القرار خارج نطاق إرادة الشعوب، وهو ما أوصل إلى نتائج واسعة النطاق في جميع الميادين، السياسية والأمنية والاقتصادية، إضافة إلى الميادين الاجتماعية والفكرية والثقافية وغيرها. وهي نتائج تمثل أسس نوعية العلاقات الأوروبية - العربية، كما هو معروف في مسار التعامل مع قضية فلسطين المحورية، ومعروف في اليهمنة المادية الغربية في الميادين الاقتصادية والتجارية والمالية، ومعروف أيضا في نشر مختلف ألوان الثقافات الغربية.

مفعول الثورات:

بدأت المرحلة الثانية من الثورات العربية بعد مرحلةإسقاط النظام، وتلاقت على قاسم مشترك هو البحث عن سبل تحرير إرادة الشعوب من الاستبداد المحلي، وبالتالي تحكيمها في صياغة الهياكل الجديدة للدولة مما يعني تحكمها في صاغة السياسات المستقبلية وإذا ما تحقق تحرير الإرادة الشعبية، فمن المؤكد أن الأولولية ستكون للمصالح العليا الذاتية وبالتالي نشوء العلاقات الخاريجة بما يشمل أوروبا على اسس جديدة مختلفة عما كان في حقبة الاستبداد المحلي اختلافا جذريا.

الحصيلة بالمنظور الأوروبي:

تدرك الدول الأوروبية أن هذه المرحلةالثانية من الثورات هي المرحلة الحاسمة للوضع العربي الجديد على المدى المتوسط، كما تدرك أن حدث "الربيع العربي" هو أول حدث كبير يصنع التغيير دون أن تكون لها مشاركة في صنعه، وأن المرحلة الثانية إذا تحققت نتائجها خارج نطاق تأثيرها أيضا، فلن تكون هذه النتائج متوافقة مع أهدافها، وهي أهداف لم تتغير بتأثيرات الثورات، وتدور حول محورين: الهيمنة السياسية الأمنية والعلاقات الاقتصادية القائمة على خلل الاستغلال، مع ملاحظة أن المشروع الصهيوني جزء من ذلك.

التفاعل الأوروبي مع هذه الحصيلة:

يترتب على ما سبق أن ما تغير هو المنطلقات التي يمكن أن توصل إلى معطيات جديدة، بينما لم تتغير الأهداف، ويؤدي تبدل المنطلقات إلى تعديل الوسائل، مع السعي لتوجيه نشاة المعطيات الجديدة المتوقعة بحيث لا تمنع من تحقيق الأهداف الأوروبية الثابتة، ولا ريب أن الدول الأوروبية تدرك حاجاتها إلى بذل جهود مضاعفة وسريعة ومكثفة لهذا الغرض، وبالتالي لن يكون حجم مساعي التدخل الأوروبي أقل مما سبق، ولكن سيسعى الغرب لتبديل وسائله فحسب.

٤- ظهور عوامل الوحدة عبر الحدود... وبالتالي توقع تغير الخارجة السياسية والجغرافية.

قبل الثورات:

من أبرز ما رسخ في الواقع العربي قبل الثورات واقع التجزئة، سياسيا واقتصاديا، مما لم يقتصر على الكاينات السياسية القائمة وما يتفرع عنها، بل امتد إلى العلاقات بين الشعوب، وازدياد أثر العنصر القطري بالمقارنة مع العنصر العربي، في الميادين الثقافية والاجتماعية والأدبية والفكرية العربية والاشتراكية، انتشرت في الآونة الأخيرة مقولات من قبيل "موت العروبة" أو "استحالة الوحدة العربية" أو "القطر الفلاني أو الفلاني أولاً" وما شابه ذلك فوصلت التجزئة إلى أقصى مداها على كل صعيد، بما فيها مواطن تأثير النخب على الجماهير.

مفعول الثورات:

لقد أوجدت حقبة الاستبداد مع ما أفرزته من هزائم ونكبات عسكرية وسياسية وأمنية، ومن ضغوط على النسبة الأعظم من الفئات الشعبية، إلى صناعة أرضية جديدة ليس لولادة الثورات القطرية فحسب، بل لبيان العناصر المشتركة عبر الحدود الرسمية القائمة. لم تعد عوامل الوحدة العربية من لغة وتاريخ وأهداف ومصير في مقدمة ما يطرح في الأدبيات الفكرية والسياسية، بل ظهرت عوامل القهر والفقر وما يتصل بهما كعناصر توحد الشعوب في واقعها الآني.. ومع اندلاع الثورات القطرية ظهر عنصر "الوسيلة" كقاسم مشترك آخر لوحدة الشعوب في مصيرها المستقبلي. تبدلت معالم الخارطة العربية، من دول قائمة رسميا وتزداد تباعداً عن بعضها بعضا، على شعوب عربية في اقطار متعددة، تدرك عموما أن التجزئة مفروضة عليها، وأن التخلص منها شرط من شروط وصول الثورات نفسها إلى تحقيق أهدافها البعيدة: الحياة الحرة الكريمة الآمنة

داخليا وخارجيا، في منطقة تحمل رسالة حضارية واحدة هي المنطلق إلى تثبيت مكانة دولية بوالتالي نشأة علاقات قويمة مع القوى الدولية والدوائر الحضارية الأخرى في عالمنا المعاصر.

الحصيلة بالمنظور الأوروبي:

لا يوجد كالتجزئة (سياسة فرق تسد) مستندا اعتمد عليه الاستعمال القديم والاستعمال الحديث، الأوروبي فالغربي عموما، في علاقاته مع الأقطار العربية، ولا يزال ترسيخ التجزئة على مستوى أقطار، والعمل ومن هنا يعتبر استشراف مستقبل الأقطار العربية بتأثير الثورات الجارية، وعبر تحرير إرادة الشعوب، أنه مستقبل الوحدة بعد التجزئة، بغض النظر عن شكلها ومستواها، أشبه بالكابوس على أي مخطط للتعامل مع الأقطار العربية، لا يقتصر ذلك على الجانب الأمني الأظهر من سواه للعيان، بل يشمل إلى حد كبير جميع الميادين التجارية والاستثمارية وحتى الثقافية، فمجرد تطوير المواصلات المباشرة بين أقطار عربية عدة يعني تنشيط التجارة البيئية، وتنشيط الاستثمارات المتبادلة، وتحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي والصناعي، ومن خلال ذلك الاكتفاء الذاتي في ميادين عديدة، طالما جرى الحديث عن وجود مخططات ودراسات لها في أدراج جامعة الدول العربية دون أن تجد طريقها إلى التطبيق. إن كل خطوة تعاون أو تكامل او توحيد بين البلدان العربية، تعتبر بالمنظور الأوروبي الذي تثيره مسيرة "ربيع الثورات العربية".

التفاعل الأوروبي مع هذه الحصيلة:

لا يمكن الجزم الآن بما يمكن أن يؤدي إلهي التخوف من توجه الأقطار العربية نحو الوحدة في المدى المتوسط إنما المؤكد أن الدول الأوروبية بدات على الفور بمحاولات تعزيز ما كانت عليه العلاقات الثنائية حتى الآن، أما بتعبير أصح العلاقات الجماعية أوروبيا أو المتناسقة مع بعضها على الأقل، مع الأقطار العربية كل على انفرادن باستثناء محدود في التعامل مع منطقة مجلس التعاون الخليجي.

٥- إعادة توزيع مراكز القوة عربيا... وبالتالي ازدياد اللاعتماد على دول الخليج في المرحلة الراهنة.

قبل الثورات:

لم ينقطع الحديث قبل الثورات عن وجود مثلث عربي، من مصر والسعودية وسورية، يترك تأثيره سلبا وإيجابا على السياسات العربية، وهذا ما انعكس مرارا، وشمل -سلبا وإيجابا التعامل العربي مع أحداث كبرى، كما كان في الحرب الخليجية الثانية (ضد العراق بعد احتلال الكويت) وفي تثبيت ما عرف بمبادرة بيروت على صيعد قضية فلسطين، وفي التعامل إلى درجة الزاعات العلنية مع الحربين الإسرائيليتين ضد قطاع غزة وضد جنوب لبنان.

مفعول الثورات:

أسفرت الثورة الشعبية في مصر عن تغييب الضلع الأول في هذه المثلث، خلال الفترة الانتقالية التالية للأحداث الأولى في مسار الثورة على الأقل، كما اسفر اندلاع الثورة الشعبية في سورية من قبل أن تبلغ هدفها الأول إلى غياب الضلع الثاني، بينما تعاظم موقع السعودية على خارطة السياسة العربية تلقائيا، لا سيما وأنه قائم على سند إضافي ثابت عبر مجلس التعاون

الخليجي، وتبدلت مراكز الثقل في صناعة القرار العربي المشترك (على ندرته) وهو ما تبين في التعامل مع الثورة الشعبية في ليبيا، وفي التعامل مع الثورة الشعبية في اليمن، ثم في الخطوات الأولى لتطور التعامل العربي الرسمي مع الثورة الشعبية في سورية، وسيان ما سيؤول إليه نظام الحكم في كل من اليمن وسورية، بعد ليبيا فالثابت أن المرحلة الانتقالية التالية لجميع الثورات الخمس في الوقت الحاضر، ستحافظ على التبدل الطارئ على مراكز الثقل فترة من الزمن تطور او تقصر على حسب سرعة استقرار الأوضاع في الأقطار المعنية، واحتمالات اندلاع ثورات شعبية في أقطار أخرى.

الحصيلة بالمنظور الأوروبي:

رغم العلاقات الجيدة نسبيا بين الدول الأوروبية والدول الخليجية، فإن الوضع الجديد لا يكفي لتغطية السياسات الأوروبية في مجموع المنطقة العربية، لا سيما وأنها لا تقتصر فقط على اتخاذ قرارات عربية مشتركة في قضايا محورية كقضية فلسطين أو أحداث متشعبة الجوانب كالعلاقات مع إيران وملفها النووي، هذا إضافة إلى أن المنطقة العربية تشهد تحرك تركيا باعتبارها قوة إقليمية أخرى، بات لها تأثير مباشر وفعال ولها وضع متميز عن سواها من حيث تاريخ علاقاتها بالغرب عموما والاتحاد الأوروبي تخصيصا.

التفاعل الأوروبي مع هذه الحصيلة:

أول ما بدأ يرشح من تفاعل اوروبي مع المعطيات الجديدة يتمثل في ازدياد أهمية تركيا أوروبيا جنبا إلى جنب مع استمرار معطلة الرفض الأوروبي (في صيغة عرقلة ومماطلة) لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. ولا يوجد ما يشير بعد إلى إمكانية الجمع بين هذا وذاك، أي الاستفادة

أوروبيا من الدور التركي في المنطقة العربية وعلى صعيد العلاقات مع إيران، والتخلي عن السياسات المضادة لتركيا في مثل قضية قبرص التي جرى تصعيدها لتكون عقبة كأداء في طريق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، بينما أصبح هذا الهدف لا يحظى بتأييد شعبي واسع في تركيا كما كان من قبل. من جهة أخرى تدرك الدول الأوروبية أن لتأثيرها على السياسات السعودية/ الخليجية حدوداً مصدرها التقليدي الأول التنافس الأوروبي الأمريكي على هذا الصعيد، وبدأ يضاف إليها تدريجا أن دول الخليج تسعى لموازنة سياساتها الخارجية من خلال الانفتاح على قوى دولية أخرى كالصين.

٦- تبدل نوعي في العلاقات مع الدول العربية.. وبالتالي غلبة مفعول المنظور الحضاري على المادي

قبل الثورات:

لم تنقطع السنوات الماضية قبل الثورة الماضية مناقشة اطروحات صراع الحضارات ونهاية التاريخ، وبغض النظر عن رفض كثير مما اعتمدت عليه من فرضيات ووضعته من تنبؤات وتفنيدها بالبحوث والدراسات يبقى من الملاحظ أن من يرفض ومن يقبل بتلك الأطروحات ينطلق من موقع "التعالي حضاريا" على الآخر، لا سيما في المنطقة العربية والإسلامية،وهو ما يرتبط بصورة المسلم أو صورة العربي في الغرب، التي تعرضت للتشويه زمنا طويلا، مما ساهمت فيه وسائل الفكر والأدب والإعلام على السواء، وأصحب التسليم بذلك أقرب إلى البدهيات، الراسخة في التكوين المعرفي والذهني للعامة، والمتوارثة لقرون، مما جعل هدف تغييرها يتطلب حملة ضخمة مشابهة في الاتجاه الصحيح ولزمن طويل وهو أمر عسير التحقيق إن لم يكن مستحيلاً.

مفعول الثورات:

يمكن القول إن الاهتمام الإعلامي الكبير بالثورة الشعبية في مصر تخصيصا، جعل مشاهد يومية متقابلة لممارسات السلطة الاستبدادية وممارسات المعتصمين في ميدان التحرير، أشبه بحملة مكثفة من هذا القبيل اختزلت في ١٨ يوما، وكشفت عن سلوك حضاري للإنسان العادي، فنشرت بشكل غير مسبوق صورا أخرى اعتبرت "اكتشافات" مما ترمز إليه عناوين معدودة كأمثلة: سلمية الثورة، سرعان تنظيم لجان حماية المدنيين في المناطق السكنية، مظاهر النظافة والأمانة (مركز استعادة المفقودات في ميدان التحرير) والانضباط أثناء مظاهرات مليونية، دور المرأة المحجبة "الثائرة"، تجاور المصلين مع مسلمين وأقباط، وغير ذلك مما أكد بداهية مغيبة: الوجه الإنساني الحضاري للفرد في بلد عربي/إسلامي، مع الإشارة إلى ثبوت القاعدة القائلة، إن عنصر الإنسان هو العنصر الحاسم في بناء الحضارات.

الحصيلة بالمنظور الأوروبي:

فور انتقال مسار الثورات بقوة إلى محطته الثانية في مصر، أصبح واضحاً لكثير من صانعي الفكر والرأي العام في الغرب الأوروبي أن الحدث الجديد في المنطقة العربي، لا يقتصر على "تبديل سلطات"، ولا ينحصر في "قطر بعينه أو بضعة أقطار"، بل يزرع بذور تغيير جذري واسع النطاق، ويشمل المنطقة العربية بأسرها على الأقل ويرقى من حيث طبيعة ما سينشأ عنه إلى مستوى "حقبة تاريخية حضارية" جديدة. هذا مع فارق جوهري عند المقارنة بتحولات تاريخية سابقة، وهو أن القوة الدافعة للتغيير تنطلق من جيل الشبيبة، الذي لا يمثل بغض النظر عن المستويات الثقافية - نخبة فكرية قائمة بذاتها كما كان في عصر التنوير الأوروبي، أو

ما عرف بحركة الإصلاح الإسلامي في القرن الميلادي التاسع عشر، ولكنه يمثل "حاضنة" لابد أن تنشأ فيها "نخب جديدة، سيتكون توجهاتها عنصراً حاسما في التوجه الحضاري الشامل للمنطقة، ربما بآثار عالمية واسعة النطاق مستقبلاً.

التفاعل الأوروبي مع هذه الحصيلة:

لم يعد يمكن تغييب "عنصر الإسلام" سلبا أو إيجابا من بين عناصر صناعة الحدث، إنما انتقلت العلاقات الأوروبية/ الغربية مع المنطقة العربية/الإسلامية من صيغة "الاستعمار والاستقلال" وما ينبث عن هاتين الكلمتين، إلى صيغة "التدافع الثقافي والفكري والحضاري" من وراء الحدث السياسي والأمني والاقتصادي، وذلك في فترة ما عرف بالصحوة الإسلامية بدءا بمطلع سبعينات القرن الميلادي العشرين، ثم في فترة ما بعد الحرب الباردة بدءا بسقوط الشيوعية أواخر ثمانينات القرن نفسه، وبغض النظر عن التفاصيل، اصبح واضحا للعيان أن حدث الثورات العربية مفصل تاريخي آخر على صعيد هذه الخلفية من العلاقات الثقافية/ الحضارية، سلبا وإيجابا، من وراء العلاقات السياسية والاقتصادية وسواها.

يمكن القول إن انتشار هذا الاقتناع كما يتردد بمختلف الصيغ على السنة صانعي التوجهات الفكرية والقرارات السياسية على السواء لم ينعكس حتى الآن في صيغة التأثير المباشر على صيغ التعامل السياسية والاقتصادية فيما يوصف بالسياسية اليومية، ولئن تردد كثيرا أن ما يسمى المعارضة التقليدية المحلية" المواكبة لثورة شعبية عربية الكثورة في سوريا ما زالت عاجزة عن اللحاق بركب التغيير التاريخي الشامل للمنطلقات الفكرية والوسائل التطبيقية، فإن شبيه ذلك يمكن القول به عن مراكز

صنع القرار في الغرب الأوروبي، فهي حتى الآن أسيرة الجانب التقليدي الذي اعتادت عليه من قبل، بينما بدأت مراكز البحوث والدراسات في متابعة "ظاهرة الربيع العربي" متابعة أعمق، بما يشمل البعد الحضاري الترايخي فيما يتوقع أن يترتب عليها.

رابعاً: تحليل الموقف الأوروبي:

لا تتناول هذه الفقرة تفاصيل صناعة القرار فيما يسمى "السياسية اليومية" كالنقلة الفرنسية عبر قرار إقالة وزيرة الخارجية السابقة، من موقف تأييد الاستبداد الحاكم مما يسمي "الإسلام السياسي" إلى الحديث عن تقبل وجوده في السلطة دون حرج أو العناصر المباشرة التي تجعل التعامل مع ثورة شعب ليبيا عبر قرار تدخل عسكري سريع، ومع ثورة شعب اليمن عبر قرار تدخل سياسي معيق.. لا داعي لتناول ذلك في هذه الفقرة إذ لا تنقطع محاولات الحليل والتفسير المتزامنة مع اتخاذ كل قرار أو الشروع في أي خطوة من هذا القبيل، إنما المراد هنا وضع الحدث اليومي والقرار اليومي في نطاق البعد الزمني التاريخي، على أرضية ما سبق الحديث عنه، لا سيما ما يتعلق بالبعد الحضاري من وراء الحدثالتاريخي.

وتؤكد النظرة التحليلية المباشرة أن صناعة القرار السياسي في الغرب الأوروبي تقتصر على التعامل مع عناصر الحدث الظاهر للعيانن ومع ذلك في مثال الثورات الشعبية العربية جيل الشبيبة، الفئات الشعبية، الأحزاب ولاجماعات التي سبقتها الأحداث والأوضاع والمصالح السياسية والاقتصادية، وما شابه ذلك... إنما لا تخلو أي عملية جارية لصناعة القرار من تأثير البعد الحضاري الحضان للبنية الهيكلية السياسية.

والاقتصادية في الغرب الأوروبي، بما في ذلك أجهزة صناعة القرار

وتنفيذه. وتشير إلى ذلك عبارات كثيرا ما تتردد في البيانات والمواقف والتصريحات السياسية وترتبط مباشرة برؤى معينة سارية في الغرب، وقد أصبحت تحت مفعول ما يسمى "المركزية الأوروبية" في الفكر والتبطيق لا تذكر بصيغة "هذا منطلقنا الأوروبي/ الغربي الذي ندعو إليه.. "بل بصيغة التسليم بصحتها دون جدال، لسائر المجتمعات، وفي سائر الأمكنة والظروف.

هذا في مقدمة ما يحدد صياغة السؤال المحوري عن نوعية التعامل الغربي، الحالية والمتوقعة، مع حدث الثورات العربية وحصيلته، على كل صعيد سياسي وأمني واقتصادي إلى آخره، وكذلك من زاوية شموله الجغرافي أو مواقعه القطرية المحلية...

ونقف هنا عند جانبين أساسيين في تكوين "الأرضية" أو تثبيت "الجذور" الأساسية لحقبة بناء حضارية جديدة، الجانب الأول: المبادئ والقواعد الحاكمة لتفصيل البنية الهيكلية للأجهزة وللعلاقات في أي دولة من الدور ونجد أن السؤال المحوري المطروح من منظور ثورات شعبية على أنظمة استبدادية هو عن كيفية تحقيق التغيير الجذري المطلوب عموما.

ما هي صيغ التغيير المطلوبة وفق المعطيات الذاتية للمنطقة (عقديا، ثقافيا، حضاريا، اجتماعياً... سيان، فالعنصر الأهم يكمن في كلمة "الذاتية" توصيفا لهذه المعطيات) لتحقق الهدف: الحياة الكريمة بجميع تجلياتها وجوانبها، المعنوية من حقوق وواجبات وحريات وفكر وأدب وغبداع وما يتصل بذلك.

هذا الهدف بحد ذاته ثابت ومشترك بين البشرية، وعبر التاريخ، لا يتغير وإن تبدلت صياغته التفصيلية إنما تتبدل وسائل التغيير لتحقيقه، وهذه الوسائل هي محور السؤال المطروح، ونجد هنا دون استرسال في

الأسباب أو تقويمها أن هذا السؤال المحوري بصدد مستقبل المنطقة عبر ثورات شعوبها ينقلب في المنظور الأوروبي/الغربي رأساً على عقب:

هل/ أو كيف يتحقق تغيير "المعطيات الحضارية والذاتية القائمة في المنطقة"، كي تصبح ملائمة لتطبيق الوسائل الموضوعية في مرتبة مسلمات بدهية، في نطاق الرؤية الحضارية والتاريخية الغربية لها؟...

هذا ما ينعكس في الدرجة الأولى في الحديث عن آليات الحكم التعددية والديمقراطية وما شابهها عندما تربط بالمرجعية في البنية السياسية والاجتماعية والثقافية للدولة والمجتمع.

الجانب الثاني: النهج المطلوب اتباعه في عملية البناء، وهو ما يدور محوره حول الجانب المالي والاقتصادي في الدرجة الأولى، والسؤال المطروح من منظور ثورات شعبية على أنظمة استبدادية هو:

ما هي مواصفات المنهج الاقتصادي والمالي المناسب للمعطيات الذاتية من ثورات وطاقات وغيرها، لتحقيق التقدم المادي والتقني والحياة المعيشية الكريمة ماديا في نطاق ما سبق ذكره من مبادئ وقواعد.

وينقل السؤال من منظور أوروبي/غربي لينطلق من واقع قائم في الغرب، يعتمد "الليبرالية" (بمعناها الأصلي في الغرب، أي الرأسمالية القائمة على الحرية الشخصية شبه المطلبة في تحصيل المال و توظيفه مع ملاحظة ما وصل تطبيقها إليه من نشوب أزمة متفاقمة حاليا على محور العلاقة بين موقع السلطة السياسية وموقع القوى المالية... فتتحول صيغة السؤال أوروبيا/ غربياً فيما يخص حصيلة الثورات العربية إلى:

ما هي المعيقات المحلية التي يجب إزالتها والمعطيات التي يجب إيجادها محليا، كي تتحقق شروط تطبيق "الليبرالية الغربية" مع بعد

العولمة الذي وصلت إليه في المنطقة العربية المعنية.

ولا تخفي هنا العلاقة الوثيقة بين هذا السؤال عن المنهج أو وسيلة وما البناء، وما يترتب عليه، وبين السؤال الأول حول الأسس والمنطلقات.

خامساً: نظرة استشرافية

الثورات حدث مفصلي تاريخي يصنع التغيير، ولا تقاس زمنيا بأيامها الأولى وقد استغربت الثورة البريطانية من القرن الميلادي السابع عشر عدة قرون حتى بلغت مداها، واستغرقت الفرنسية أجيالاً وشهدت مع مرور الزمن انحرافات محتملة، إنما يعني ذلك أيضا الحاجة إلى نشأة قوة "توجيه وتخطيط وتنفيذ "من الحضانة الشعبية، ورغم ذلك لا يتوقع أن تحتاج إلى قرون أو أجيال لتستقر نتائجها، لا سيما على ضوء تبدل المقاييس الزمنية للتغيير تاريخياً مع تبدل المعطيات التقنية والاجتماعية وغيرها، إنما لا يعني ذلك أن الحصيلة ستستقر قبل وصول جيل الثورة طبيعيا إلى مفاصل صناعة القرار في مختلف الميادين.

هذه المرحلة الزمنية بالذات لن تشهد في تعامل الموقع الأوروبي/ الغربي تغييراً يذكر على صعيد الأهداف وربما على صعيد الوسائل وإن شهدت بعض التطوير، إنما توجد عوامل أخرى ذات تاثير على طبيعة هذا التعامل، لم يتطرق إليها الحديث طلبا للإيجاز، ويمكن تعداد عناوينها:

١- عوامل ذاتية مؤثرة على القوة الذاتية لمسيرة الغرب الأوروبي، من الأمثلة عليها تبدل الهرم السكاني في اتجاه انخفاض نسبة القوى المنتجة العاملة والمتخصصة، وارتفاع نسبة القوى المستهلكة من المتقاعدين.

٢- تأثير الضغوط المتزايدة على فئات متضررة داخل المجتمعات الأوروبية من العولمة الليبرالية، الرأسمالية، وظهور بدايات أولى لتأثير الثورات الشعبية العربية عليها، كما هو الحال في أسبانيا قبل سواها.

٣- الخلل المتزايد في البنية الهيكلية المالية، وبالتالي المحور الأول في الموقع الحضاري الغربي، محليا وعالميا.

٤- تبدل مراكز الثقل في العلاقات الدولية، على حساب الصيغة السابقة لانفراد الزعامة دوليا في الغرب وانفرادها غربيا في الدولة الأمريكية.

٥- ارتباط المشروع الصهيوني المحلي في المنطقة العربية بحاضنته الغربية، وتقهقره الحتمي بتأثير العوامل السابقة وسواها المؤثرة على حاضنته الغربية علىخلفية هذه العوامل الإضافية وتلخيصا لما سبق يمكن القول استشرافا لمعالم رئيسية للتعامل الأوروبي الغربي مع مسار الثورات العربية في المرحلة المقبلة:

أولاً: لن يتدبل جوهر الهدف الأوروبي / الغربي للعمل على تجديد موقعه في صناعة القرار والحدث في المنطقة العربية عبر ركائز بديلة عن الركائز الاستبدادية المتهاوية تباعا.

ثانياً: تكثيف الجهود للحيلولة دون انتقال الثورات العربية إلى أقطار أخرى، وإن انتقلت لمنع وصولها إلى مثل ما وصلت إليه في تونس ومصر، وليبيا نتيجة نجاح الثوار في تحقيق هدفهم رغم معيقات التدخل الأطلسي.

ثالثا: تكثيف التركيز على مشاريع واسعة النطاق للتأثير على جيل الشبيبة صانع الثورات العربية في اتجاه تبني المنطلقات الغربية (الأسس

السالف ذكرها) والوسائل (المنهج) في عملية تكوين الدولة وعملية البناء المنبثقة عن الثورة.

رابعاً: دعم القوى المعارضة التقليدية الأقرب إلى الفكر والتطبيق الأوروبيين، والتي ما تزال موجودة بدرجة محدودة نسبيا في الأقطار العربية عموما، رغم إدراك أن دورها لن يتجاوز حدود إعاقة استقلالية الثورات العربية واستقلالية ما ينبث عنها.

خامساً: مضاعة المعونات المالية تحت عناوين الدعم الاقتصادي التنموي، للتأثير من خلالها على صناعة القرار في الميادين السياسية والأمنية وغيرها.

سادساً: التركيز على التنظيمات والجماعات ومراكز التوجيه ذات المنطلقات الإسلامية، في إطار ما يطرح تحت عنوان "النموذج التركي" لتطعيم التوجه الإسلامي بعناصر "التوجهات الغربية" في مختلف الميادين.

لا نزال في المرحلة الراهنة في "خضم" صناعة الحدث، وهو ما يعني عدم وجود وصفة تفصيلية مسبقة للتعامل مع عوامل التأثير الخارجية، كالتأثير الأوروبي/الغربي على حدث التغيير الجاري عبر الثوراتالعربية، لا سيما وأننا نجد في هذه المرحلة انلاتقالية، أن من يصن ذلك التأثير، ويحدد أهدافه ووسائله يعتمد على شبكات متوافرة ومستقرة نسبيا من مراكز البحوث وآليات صناعة القرار الراهنة في خضم صناعة الحدث، وهو ما يعني عدم وجود "وصفة" تفصيلية مسبقة للتعامل مع عوامل التأثر الخارجية، كالتأثير الأوروبي/الغربي على حدث التغيير الجاري عبر الثورات العربية لاسيما وأننا نجد في هذه المرحلة الانتقالية أن من يصنع ذلك التأثير، ويحدد أهدافه ووسائله، يعتمد على شبكات متوافرة ومستقرة

نسبيا من مراكز البحوث وآليات صناعة القرار، تعمل عبر دراسة المعطيات والمتغيرات لتستخرج منها "صيغا إستراتيجية" ومرحلية للتعامل معها، وهذا مقابل افتقاد ذلك في مرحلة الثورية، والحاجة الماسة إلى التطوير ما يتوافر في الساحة العربية من مراكز للبحوث وآليات لصناعة القرار، وإلى تطوير العلاقات فيما بينها في اتجاه التكامل والتعاون، وإلى مراعاة التحامها بما صنعت الثورات العربية ووضع جيل الشبيبة في الصدارة.

ويعني ذلك أن تعامل الثورات العربية مع القوى الخارجية بما في ذلك الأوروبية/الغربية، لن يكون نتيجة طرح فكري نظري، بل نتيجة تفاعل مباشر بين التطورات الميدانية التي تصنعها الثورات، وبين التطورات الضرورية التي تحتاج إليها "صناعة الفكر وصناعة التصورات" عبر الوسائل التقليدية المتوافرة وعبر نشأة الوسائل الجديدة المنبثقة عن الثورات نفسها.

obeikandl.com

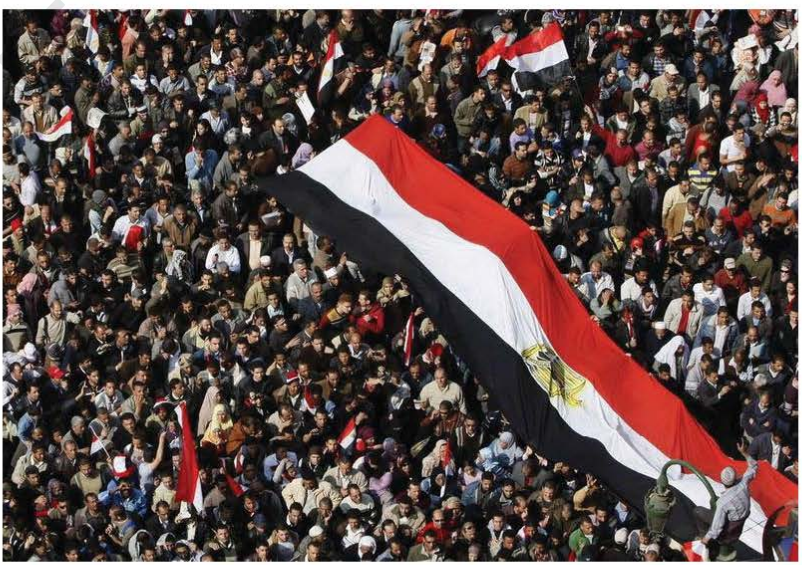

ثورات لم تكتمل

تعددت الكتابات والدارسات التي تناولت ثورات الربيع العربي بالتحليل والرصد، محاولة استشراف مستقبل منطقة الشرق الأوسط بعد الهبات الشعبية التي أسقطت أنظمة حكم سلطوية وتهديدها لأنظمة لا تزال قابضة على مقاليد الحكم في بلدانها بقبضة حديدية، وتزايد هذا الاهتمام بعد تمخض الانتخابات في دول الربيع العربي عن فوز القوي الإسلامية التي تثير هاجسا متعاظما في الأوساط الغربية.

هذا ما عرض عماد السيد رؤية أمريكة لمسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي.

هذا ما عرض عماد السيد روية أمريكية لمسار التحول الديقراطي في دول الربيع العربي.

والتي تحلل أسباب موجة الربيع العربي واستشراف مستقبل دوله دراسة "جوناثان برودر"، التي نشرت في دورية "المصلحة الوطنية The National Interest " في عددها عن شهري مايو ويونيو، والمعنونة "ثورات الشرق الأوسط لم تكتمل". تركز الدراسة على الخلفية التاريخية والبيئة الاجتماعية التي وقفت وراء الثورات العربية، ويحاول "برودر" في دراسته استشراف مستقبل المنطقة العربية بعد الثورات العربية التي اجتاحت دول المنطقة.

اعتقد أنه ليس من الواضح إلى أين تتجه دول المنطقة، ولكن الشيء الوحيد المؤكد أن الأنظمة القديمة تحتضر، وهي تلك الأنظمة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية. مشيرة إلى أن هذه الأنظمة فتحت أبوابا للفساد والديكتاتورية في بلدانها، كما أدت إدارتها السيئة للأمور إلى أزمات

متكررة من قبيل: الركود اقتصادي، والبطالة، والإحباط الاجتماعي، الأمر الذي سبب غضباً مكتوما ومتزايداً لدى شعوب المنطقة.

كيف وصل الربيع إلى المنطقة؟

أنه على الرغم من سعي الدول الغربية لفرض سيطرتها على المنطقة منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية، بعد الحرب العالمية الأولى، فإن قبضتها كانت ضعيفة في أحسن الأحوال. فتشير الدراسة إلى أن التطورات الرئيسية في المنطقة بدأت من مصر مع ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، وسعي جمال عبد الناصر لتشكيل موجة القومية العربية التي جعلت منه زعيما للمنطقة.

فترة الحرب الباردة وما بعدها، والتهديدات المستمرة لاستقرار نظام ما بعد الاستعمار الذي بدأه عبد الناصر في الخمسينيات، فبقى الوضع القائم فى المنطقة كما هو بشكل عام، ولكن عانى باستمرار من الاضطرابات الكبرى، والتذمر المكتوم تحت السطح، وانعكس هذا في حرب أهلية دامية في لبنان (١٩٧٥-١٩٩٠). كما يمكن رصده في الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، التي أطلقت العنان لموجة العداء للولايات المتحدة، كما انعكس ذلك أيضا في الحرب الدامية بين إيران والعراق، التي خلفت ما يقرب من ١,٢ مليون قتيل من الجانبين، وكذلك الحرب الأهلية الجزائرية التي استمرت عشرة أعوام بداية من ١٩٩٠، وأودت بحياة أكثر من ١٦٠ألف شخص، ناهيك عن استمرار التوترات بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وتشير الدراسة إلى أنه على الرغم من ذلك، كانت هناك معالم أساسية في المنطقة ظلت متماسكة إلى حد ما، مثل هؤلاء القادة الأقوياء، شركاء الولايات المتحدة ووكلائها في السيطرة على الأوضاع في المنطقة، الذين ظلوا يمارسون حكما ديكتاتوريا على شعوبهم، ممثلين

قلاعا للفساد.ومرة أخرى، كانت مصر المثال الذي يحتذى به في المنطقة. فالرئيس المصري السابق، حسني مبارك، الذي أبقي على الأوضاع كما هي، ونهج سياسة تعظيم الذات، كان يمثل القائد الرمز، العارف بكل خفايا الفساد في منطقة الشرق الأوسط.

وإذا كان هؤلاء القادة المستبدون قد تمكنوا من فرض النظام القديم منذ ما يقرب من ستين عاما، فإنه الآن ومع الربيع العربي وتداعياته، بدأ النظام القديم يتهاوى سريعاً، فجزء كبير من المنطقة يتغير من أسفل إلى أعلى. والشيء الواضح هو تولد شعور قوي بأن الشرق الأوسط يحتاج إلى الانضمام إلى بقية دول العالم، وهذا الشعور الشعبي يوجه مصائر دول المنطقة وشعوبها.

إلى أن بلدان الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية انضمت إلى الغرب في منظومة الاقتصادات العالمية الحديثة، بينما تخلف العالم العربي وراء ذلك بكثير. وجرى تذكير شعوب الشرق الأوسط بتلك الحقيقة كل يوم بفضل القنوات الفضائية مثل الجزيرة، التي أحضرت العالم المحتضر إلي كل بيت، متفوقة بذلك على وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة.

ويمكن لأي شخص من الذين زاروا البلدان غير المنتجة للنفط في الشرق الأوسط، على مدى السنوات الثلاثين الماضية، أن يرصد إلى أي مدى تخلفت تلك الدول وراء بقية العالم في التنمية الاقتصادية. وكانت واحدة من المشاكل الأكثر وضوحا في العالم العربي نظامها التعليمي، الذي عفى عليه الزمن. ووفقا لتقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية العربية ٢٠٠٢، يمكن للقليل من المدارس العربية مواكبة التغيرات الناجمة عن العولمة والتقدم التكنولوجي، ولكن معظمها لا يزال متمسكاً بطرق التدريس العقيمة التي تركز على طريقة الحفظ، ولا تفسح المجال للتفكير العلمي الناقد.

وعلى الرغم من عائدات النفط وموارد الغاز الوفيرة في المنطقة، فإن عددا قليلا نسبيا من الاستثمارات ضخ في منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، يشير إلى ما كتبه "كينيث بولاك" - خبير الشرق الأوسط في معهد بروكينجز - في دراسة ٢٠١١ عن الربيع العربي بأن تلك الاستثمارات استفادت منها الأنظمة الحاكمة، ولكن ليست الغالبية العظمى من الشعب. وكانت النتيجة لما سبق بطالة هائلة، خصوصا في صفوف الشباب، الذي هاجر كثير منهم إلى دول العالم المتقدم، بحثا عن فرصة للعمل، وزيادة الدخل، لكن بقي الكثيرون منهم في الداخل يعانون ظروفا قاسية.

أن أهم المشاكل في المنطقة تمثلت في عدم وجود أنظمة حكم ديمقراطية، بالإضافة للفساد المستشري الذي تساهلت معه هذه الأنظمة، وشجعت عليه في بعض الأحيان. ففي معظم البلدان، التي زعمت وجود انتخابات نزيهة وحرة، كانت الانتخابات عبارة عن استفتاءات يختار فيها الناخب إما أن يستمر القادة في أماكنهم، أو أن يرحلوا.

ولم يكتف الزعماء بإثراء أنفسهم وأتباعهم، ولكن استخدموا قوات الأمن الداخلي والنظم القانونية لقمع أي معارضة. ففي مصر، وسوريا، وتونس، والمغرب، والأردن، ودول الخليج الفارسي، كان التعذيب ممارسة ممنهجة في سجون الحكومات، وفقا لتقارير وزارة الخارجية الأمريكية السنوية عن حقوق الإنسان. وتتساءل: كيف سيكون شكل النظام الجديد في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي؟.

هل يمتد الربيع العربي إلى آفاق جديدة؟

أن استياء كبيرا يتزايد في الجزائر، ولبنان، والعراق، والسودان، والأراضي الفلسطينية، التي تتقاسم أيضا الطابع الديموجرافي بارتفاع معدل البطالة في أوساط الشباب مع بعض الضغوط الاقتصادية في الداخل، وإن لم تصل بعد إلى مرحلة حرجة، ربما بسبب ذكريات الحرب الأهلية التي لا تزال حية في ذاكرة تلك البلدان. لكن إذا لم تتخذ الحكومات هناك خطوات لمعالجة مشاكلها الاقتصادية، فإنها ستصبح هدفا سهلاً لجولة جديدة من الاحتجاجات الشعبية.

فحتى الآن، الحكام الذين نجحوا في كبح جماح الضغوط الشعبية في الشرق الأوسط الجديد، هم حكام الممالك الغنية بالنفط. فقد نجحت المملكة العربية السعودية في إخماد المتذمرين في المملكة، من خلال توزيع أكثر من ٣٦ مليار دولار، بالإضافة إلي مزايا إضافية لعدد قليل من السكان الذين يتمتعون بالفعل بالرعاية من المهد إلى اللحد.

مستقبل المنطقة وصعود الإسلام السياسي

أنه بالنسبة للبلدان التي سقطت فيها الأنظمة المستبدة القديمة، فلا تزال الثورات العربية تمضي قدماً في العمل، وسيسهم الرأي العام في توجيه السياسة الخارجية، بشكل أكبر في المستقبل، مثلما صنع في الشئون الداخلية. ويمكن ملاحظة هذا في مصر، التي يبدو أنها تسعى لاستعاد دورها السابق في قيادة المنطقة.

إلى أنه على الغرب أن يعتاد على وجود الإسلام السياسي كقوة رئيسية في منطقة الشرق الأوسط. ففي تونس، فاز حزب النهضة الإسلامي- المحظور منذ فترة طويلة من حاكم تونس السابق- بالانتخابات البرلمانية التي

جـرت العـام المـاضي، لكنـه شـكل ائتلافـاً مـع اثنـين مـن الأحـزاب الليبراليـة، في محاولـة لتشـكيل حكومـة توافـق وطنـي، حيـث يتـصرف الإسـلاميون وفقـا لتقاليـد البـلاد المعتدلـة المؤيـدة للغـرب. أمـا في مـصر، فـإن جماعـة الإخـوان المسـلمين- المحظـورة إبـان حكـم مبـارك- والسـلفيين حصلـوا عـلى أغلبيـة مقاعـد البرلمـان المـصري بمجلسـيه، الشـعب والشـوري.

إلى أن الديمقراطيـة في مـصر تدفـع البـلاد نحـو شـكل مـن أشـكال الحكـم الإسـلامي، عـلى الرغـم مـن أن ملامحـه لا تـزال غامضـة. والاختبـار الحقيقـي في مـصر يـدور حـول الدسـتور الـذي سـيكتبه الإسـلاميون. وتطـرح الدراسـة عـدداً مـن الأسـئلة حـول مسـتقبل التحـول الديمقراطـي في مـصر، والتـي سـيكون المسـتقبل وحـده هـو الكفيـل بالإجابـة عليهـا، وهـى: هـل سـيتم نقـل البـلاد مـن حكـم الحـزب الواحـد إلى حكـم القانـون؟ وهـل سـيضمن الدسـتور الحقـوق الفرديـة لـكل مـن الرجـال والنسـاء عـلى السـواء، فضـلا عـن حمايـة حقـوق الأقليـات؟ وكيـف سـيتصرف الحـزب الحاكـم في البـلاد في الانتخابـات التاليـة؟ وهـل سيسـلم السـلطة سـلميا، إذا خـسر في تلـك الانتخابـات؟.

إلى أن التطـورات الأخـيرة في الـشرق الأوسـط لم تصـل إلي منتهاهـا بعـد، وأن تدفـق الاضطرابـات سيسـتمر في مـصر وتونـس، و لكـن لا يعـرف أحـد عـلى وجـه الدقـة الشـكل الـذي سـتنتهي إليـه. ونظـرا للأهميـة الاسـتراتيجية لاحتيـاطي النفـط والغـاز في المنطقـة، فـإن مثـل هـذا التغـير سـيؤثر حتـما في أنحـاء العـالم، وبنطـاق أوسـع بكثـير، إذا اندلعـت حـرب جديـدة.

ويختـم بـرودر دراسـته بالقـول إنـه بعـد عقـود مـن الركـود السـياسي، فإن الثـورات في الـشرق الأوسـط هـي مجـرد بدايـة فقـط.. فبنـاء أي نظـام سـياسي جديـد وتطـوره قـد يسـتغرق سـنوات، أو حتـى عقـودا، إضافـة إلى المسـتقبل

المجهول للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في المنطقة، والتهديدات المتزايدة بالحرب بين إسرائيل وإيران بشأن البرنامج النووي الإيراني.

عقلية القائد السياسي

أثبتت الوقائع التاريخية أو المعاصرة، أن هناك شخصيات قيادية تمكنت من نقل الأمم والشعوب التي تنتمي إليها أو تقودها إلى مصاف الأمم المستقلة المتطورة والأمثلة على ذلك كثيرة من هذه الشخصايت القيادة التي برزت على الساحة الدولةي وانقذت شعوبها من الفقر والمرض والاستعمال الذي كان جاثم سارفا ثرواتها برز في القرن العشرين الماضي هذه الضخيات وعلى سبيل المثال غانيد وعبد ال ناصر ومانديلا ومهاتير وغيرهم من هؤلاء الذين قادوا شعبهم نحو الحرية والاستقلال والبناء.

هؤلاء القادة كانوا يحملون أفكار البناء الخلاقة، فانعكست على شعوبهم وأممهم وهذا يعني أن الشخصةي القيادة لها تأثيرها الكبير على المجموع من خلال ما تتحلى به من تركيبة فكرية وللبناء الفكري للإنسان له دور حاسم في طبيعة حياته. أي أن قاعدة الأفكار التي تتأسس وتنمو في عقلية الإنسان هي التي توجه مساراته الفعلية وأنماط سلوكه وتصوراته كافة هذا الرأي العامي ينطبق على القادة يصوره أوضح من غيرهم أي أن طبيعة عقلية القائد تنعكس على قراراته وأفعاله وهنا يكمن جانب الخطورة في الأمر. إذ يؤدي ذلك إلى انعكاس النتائج الفعلية والعملية لعقليات القادة، على ال مجموعات أو الفئات أو المجتمعات التي يقودونها.

ومن هنا يبدأ الجدل على عقلةي القائد السياسي، هل أن هذه الأفكار التي يطرحها تخصه وحده؟ ولكن بمعنى أوضح نقول بعد التجارب لبعض الشخصيات القيادية. "إن افكار القائد لا تخصه وحده،

ونتائجها لا تنعكس عليه وحده، سواء كانت جيدة أو سيئة لذا نلاحظ أن البلدان تأخذ سماتها العملية المادية البنائية من قادتها. فإذا كانت عقلية القائدوأفكاره تنمو إلى البناء والاستقرار وتحمل في طياتها ميلا للتطور سنجد أن البلاد التي يقودها تسير في هذا المسار، وتظهر فيها ملامح البناء التي تمثل انعكاسات لعقلية القائد وتوجهاته الفكرية.

ولكن هنالك عقليات أخرى لبعض القادة وهي عقلية القائد اللصوصية، فإنه وبطانته التي تجاريه في كل شيء سينتهزون الفرص كافة بل يصنعونها من أجل سرقة أموال الشعب وثرواته وخبراته كافة وهكذا يبنى البلد على منهج اللصوصية التي ستنتشر بدورها في مواقف الدولة كافة، لأنها تمثل إنعكاسا لطبيعة العقلية القيادية.

ما نريد أن نصل إليه هو التأثير المؤكد لعقلية القائد على طبيعة البناء المجتمعي عموما ومنه طبيعه بناء الدولة وتوجهاتها، لهذا تقع المسئولية المباشرة في نجاح الشعب أو فشله، على عاتق القائد بالدرجة الأولى وعلى معاونيه بالدرجة الثانية ولابد أن تأخذ الشخصية القيادية دورها في هذا الصدد، ولا يوجد تعارض بين الديمقراطية وضوابطها من جهة،وبين سمات الشخصية القيادية من جهة أخرى.

وهنا ربما يقول قائل إن التركيز على المنهج القيادي الفردي وعلى الشخصية القايدية وحدها سيقود الدولة إلى المنهج الديكتاتوري ولكن هل يعتقد أصحاب هذا الرأي أن الدول والديمقراطية في الغرب مثلا، تفتقر للشخصيات القيادية المؤثرة مع أن انظمتهم السياسية محكومة تماما بالقيود الديمقراطية التي تهشم سلطة الفرد؟

كلا إن المجتمعات الديمقراطية ما كان لها أن تصل إلى ما هي عليه من نعيم سياسي، لو الشخصيات القيادية الناجحة وأفكارها الإنسانية العظيمة هي التي ركزت لبناء الديمقراطية والمساءلة والعدالة في هذه المجتمعات والتي طورت قدرتها من كل الاتجاهات وهي ترفع شعار الديمقارطية والمساءلة للقائد السياسي.

هل بمقدرونا أن نعترف بكل شفافية ووضوح نحن اللذين يطلقون علينا العالم الثالث، أو رعاة الجمال نقول ان افتقارنا " كشعوب متأخرة" للشخصية القيادية المؤثرة يقف في مقدمتها الاسباب التي تجعلنا تراوح في المربع الأول، ولكن لا يعني هذا إعطاء الشرائح المجتمعية الأخرى من مسؤولياتها لا سيما النخب ودورها في تدعيم البناء الفكري الأمثل ويبقى الجانب الأهم في هذا المجال، هو دور العقلية القيادية وتأثيرها الكبير على طبيعة البناء والتطور والاستقرار من عدمه، وقد يعترض أحدهم فيقول، "إن بناء الدولة لاسياسي ينبغي أن لا يتوقف على فرد بعينه وفقا للأنظمة المتحررة" ولكن نحن لا نريد أن يكون بناء دولة ديمقراطية بعقليات قيادية مريضة أو فارغة لذا نحن بأس الحاجة الآن إلى عقلية قيادية تؤثر في الآخرين وتمنحهم النموذج القيادي الانساني الامثل.

وهذا ما يفكر به الفيلسوف اليوناني «أفلاطون» عندما فكر بإنشاء جمهورية صحيحة تستحق هذا الاسم فوضع نظاما تعليميا قاسيا للافراد. ومع كل مرحلة سيصعد المتفوقون ويرسب الاخرون الذين سيجدون لهم اعمالا في حرف كثيرة. من سيبقى متفوقا هو من سيتولى الحكم بعد ان ينال ثقافة واسعة في الفلسفة وغيرها من العلوم. بعد هذه المرحلة ينزل ذلك المثقف الى الشارع ليشارك ابناء الشعب حياته ويصارع من اجل

لقمة العيش. اذ لا يجوز ان يبقى حاكم جمهورية افلاطون رجلا مثقفا لكنه لا يحس بالاخرين من حوله. في النهاية يتوج حاكما ولن تخسر الدولة او الشعب شيئا في تولية رجل من هذا النوع.

افلاطون صمم الدولة بهذا الشكل. لماذا. .؟ لانه اعتقد ان قضية حكم بلد ما ليست مهمة سهلة. انها مسؤولية تحتاج الى تخصص بكل ما في الكلمة من معنى. وقد حذر من تولي رجل عسكري الحكم أو رجل يعشق المال لان هذين الرجلين سيحولان الدولة الى مقاطعة لهما ويقودان الجماهير الى خسائر تنتهي بتدمير الدولة نهائيا.

تقول رسالة افلاطون تقول تعرف المرأة بالفطرة كيف تصبح أما. انها تتربى على هذا الاحساس وتمارسه كما تتنفس. اما في مجال السياسة فإن القضية اصعب واكثر تعقيدا. فالفطرة لا تفيد السياسي شيئا. واذا ما خالف احدهم وصية افلاطون فإنه سيكون لصا يقتحم سور جمهورية لم تر النور بعد.

إدارة اللعبة وفقا للديمقراطية

الصراع والديمقراطية مفردتان تقفان من حيث المعنى والفعل بالضد من بعضهما، ولا تلتقيان فى ساحة السياسة إلا فى حالة اختلال العمل السياسى وانحرافه فى مسارات قد لا تمت بصفة الديمقراطية بمفهومها المتفق عليه، بمعنى أوضح أينما توجد الديمقراطية على نحو صحيح ينتفى الصراع

كمصدر تقاطع واحتراب بين السياسيين، أو بين الجماعات التى تنشط من أجل الوصول إلى السلطة، ويصح العكس بطبيعة الحال، كما كان يحدث فى الكثير من الأقطار العربيه التى يتسارع السياسيون عليها ليس من أجل الديمقراطية كما يدعون ولكن من أجل السطو على السلطة،

وهـذا مـا كان يحـدث فى الـدول المتأخـرة سياسـياً عندمـا كان الـصراع بـين القـوى السياسـية يـؤدى للنـزاع وانتـزاع السـلطة بالقـوة «أسـلوب الانقلابـات العسـكرية» بعيـداً عـن النهـج الديمقراطـى وصناديـق الاقـتراع.

البديـل للـصراع السـياسى هـو التنافـس الديمقراطـى وهـو مـا حاولـت بعـض القـوى السياسـية ترسـيخه كمنهـج عمـل سـياسى يتيـح للجميـع تـداول السـلطة السـلمية وبنـاء مؤسسـات الدولـة المدنيـة، هنـا نسـأل هـل تبـدو السـاحة العربيـة فضـاءً ديمقراطيـاً قائمـاً عـلى التنافـس السـلمى بـين الأحـزاب والكتـل السياسـية لتبـادل مواقـع السـلطة مـن خـلال أصـوات الناخبـين؟!

إن التجربـة فى دول الربيـع العـربى أثبتـت العكـس، وبالرغـم مـن الاعتراف بالعمليـة الانتخابيـة إلا أن الشـكوك بـدأت تعكـس الأوضـاع إلى غـير أهدافهـا، وإن واقـع السـاحة السياسـية العربيـة الحاليـة يؤكـد وجـود مخاطـر فى طريقهـا إلى التفاقـم، ويفرزهـا صراع خفـى بـين القـوى السياسـية التـى شـاهدنا معالمهـا الآن عـلى السـاحة حيـث الـصراع كشـف حقيقـة التوافـق الهـش التـى بـرزت عـلى الواقـع السـياسى بـين جميـع الأطـراف السياسـية بعـد أن كانـت متفقـة عـلى توافـق يجعـل مـن الديمقراطيـة والتوافـق السـياسى بـين جميـع الأطـراف هـو بدايـة العمـل نحـو بنـاء الدولـة المدنيـة الحديثـة.

ولكـن الـذى لاحظنـاه مـن خـلال رصدنـا للأحـداث والوقائـع، أن الـصراع الخفـى بـين هـذه القـوى السياسـية يتحـرك خلـف سـتار ديمقراطـى هـش، كـما أكـد الكثـير مـن المراقبـين، ليأخـذ مـكان التنافـس الديمقراطـى السـليم، وهـذه ظاهـرة خطـرة ينبغـى أن يتنبـه لهـا القائمـون عـلى العمليـة السياسـية، بغـض النظـر عـن الهـوة الكبـيرة التـى تفصـل بـين الفرقـاء سـواءً فى الأفـكار أو الأهـداف فى وسـائل العمـل السـياسى، لأن تحـول التنافـس إلى صراع وتقاطـع كلى، يعنـى

العودة إلى أساليب الاستحواذ على السلطة بالقوة، بمعنى وأكثر وضوحاً العودة إلى الانقلابات العسكرية من جديد وتعود المنطقة إلى الديكتاتورية المفرطة فى سياستها وهذا ما يتطلب من الجميع التطلع إلى بناء الدولة الجديدة المدنية المتحضرة الديمقراطية والمؤمنة بتبادل السلطة وحرية الرأى والفكر والعمل ولا بد أن تنتمى هذه الدولة العصرية إلى روح العصر الجديد ذات الفضاء الواسع والرؤيا الواضحة نحو بناء الإنسان والوطن.

لذا لابد أن يتعلم ويفهم ويؤمن كل السياسيين الذين يمارسون اليوم العمل السياسى ويؤمن الجميع بأنه يعمل من أجل صالح الوطن والأمة خاصة الفرقاء والكتل السياسية الكبيرة التى برزت بعد اختفاء تحت الأرض وظهرت بقوة مكنتها من الوصول إلى هدفها الذى سعت إليه منذ عقود وكذلك الشخصيات السياسية المستقلة التى بإمكانها أن تسير سفينة الوطن نحو الرؤيا الحديثة للوطنية.

وعلى الجميع أن يعلم إنه لا عودة للصراع من جديد أو محاولة الاحتراب فى العمل السياسى لأن هذا الاحتراب سوف يحرق الوطن قبل الإنسان ويحرق الأمل قبل البناء، لذا على الجميع الانتباه ولابد أن يعترف الجميع بأن هناك تنافساً يستند إلى ضوابط مأخوذة من بنود الدستور، لأن الدستور هو العقد الاجتماعى والسياسى والثقافى والقضائى الذى يربط مفاصل الحياة ويؤسس للدولة الحديثة منهجها الوطنى، ويتلاحم شعبها نحوه، لأن الدستور هو هذا العقد الاجتماعى الذى لا يمكن التنازل عنه أو خروج أى جهة منه لأنه ملزم للجميع فالجميع لهم حرية التقاطع واختلاف الآراء والبرامج السياسية على شرط أن يتم ذلك تحت مظلة التنافس الديمقراطى، ولابد أن نتعلم قواعد اللعبة السياسية الديمقراطية،

ونقطع شوطاً فى مجال التأسيس لعملية ديمقراطية تنافسية، لا نسمح بأن يكون هناك مكان لوسائل القوة فى إدارتها، وما يؤكد ذلك تلك الانتخابات التى جرت وتجرى فى بعض الأقطار العربية التى تحررت من أنظمتها الديكتاتورية، إن اختارت نوابها ورئيسها، وما سوف يجرى فيما يتعلق بانتخاب مجالس المحافظات وحتى المجالس المحلية بالنسبة للأقضية، ناهيك عن عمل مؤسسات الدولة المستقلة والفصل بين السلطات.

ولكن المتابع يجد أن التنافس الديمقراطى يختل فى الكثير من الأحيان ويكاد يتحول إلى حالة صراع تنذر بعواقب وخيمة، كما نشاهد الآن فى الساحة السياسية العربية فى دول الربيع العربى لأن التجاذبات المخيفة بين الكتل السياسية الكبيرة وما يطلق من تصريحات وتهديدات متشنجة ومتناقدة فى وسائل الإعلام تزيد من المواقف وتشنجات، ومع التنافس الديمقراطى لا يزال يشكل طريقاً مناسباً للوصول للسلطة إلا إن بوادر الصراع تظهر بين حين وآخر لتزيد حالة الارتباك والخوف بين المواطنين الذين كانوا ينتظرون الأمن والاستقرار أو تطبيق الشعارات «الحرية والعدالة والعيش».

المطلوب أن يبقى الصراع بعيداً عن العملية السياسية، وأن تدعم القوى السياسية البديل الملائم «التنافس الديمقراطى» وأن يتعلم السياسيون إدارة اللعبة السياسية وفقاً للضوابط الديمقراطية التى تمنع كلياً استخدام القوة كطريق للوصول للسلطة، وأن تسود ثقافة القبول بالنتائج البرلمانية فيما يتعلق بالتصويت وأن يفهم الجميع أن السلطة ما عادت حكراً على أحد وأن الأجدر بها هو من يصل إليها عبر التنافس الديمقراطى لا غير.

ولكن للأسف لا تزال الكتل والأحزاب والحركات تتصارع فى حلبة المصالح والأهواء بحثاً عن مسلك يقودها خارج عنق الزجاجة، إن فقدان

الثقة بين السياسيين سواءً رؤساء كتل أو أحزاب أو حركات ثورية هو الذى يسيطر على جميع الفرقاء السياسيين، وهنا يتسيد منهج الاستئثار والاستحواذ أو ربما الانتقام والتسقيط بين الفرقاء بدلاً من الاحتكام إلى الدستور، إن المرحلة الحالية وإشكالاتها التى تبدو على قدر كبير من الخطورة تستدعى كلمة عالية من جميع القادة السياسيين أنفسهم وتطلب أيضاً إنعاش منهج القبول بالآخر.

الاقتصاد يصنع القرار السياسي

المعاناة التى تتعافى منها الدول النامية ومنها الدول العربية على وجه الخصوص، بسبب تذبذب اقتصادها الوطنى وعدم استقراره، وبلوغه مرحلة الانهيار أحياناً، ولعل أهم الاسباب التى تقف وراء ذلك هو طبيعة الأنظمة الحاكمة فيها التى تتبنى نهجاً سياسياً يجعل من الاقتصاد تابعاً له، يتحكم فيه ويكون أساساً فى توجيهاته.

عكس الدول المتقدمة التى تضع اقتصادها فى المقدمة وتعطيه الأولوية فى تشكيل سياستها الخارجية والداخلية على حد سواء حسب المبدأ الذى يقول «السياسة عربة يجرها الاقتصاد».

فالاقتصاد يؤثر فى عملية صنع القرار السياسى، كما أن الكثير من الأفكار والنظريات الفلسفية تحمل فى طياتها السياسة والاقتصاد معاً، لوجود علاقة متبادلة بينهم، فالمركسية مثلاً كانت مجموعة نظريات اقتصادية فى الأساس لكنها تحولت إلى سياسة تبنتها الكثير من الدول وفى فترات مختلفة من التاريخ.

لذلك عندما نجد العالم الغربى أو الأوروبى أو حتى الأفريقى نشعر بالفجوة الواسعة بيننا نحن العرب وهذا العالم الذى اعتبر النظرية

الاقتصادية مرتبطة بالقرار السياسى، عكس واقعنا العربى الذى اعتبر أن السياسة هى الأساس نحو توجية الاقتصاد وهذه هى قمة «التخلف العربى الرسمى»، وحتى إذا كان هناك بعض المثقفين أو الاقتصاديين يربطون السياسة بالاقتصاد، وأمامنا الجامعة العربية، حيث فشلت منذ تشكيلها عام ١٩٤٥ فى إقامة أى تكامل اقتصادى عربى بين الدول المنضوية تحت لواءها برغم وجود العوامل الجغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التى تربط الأمة العربية ببعضها، وكان من المؤمل أن تقوم الجامعة العربية بذلك، بالرغم من أن الذى أنشأها هو الاحتلال البريطانى الذى أراد من خلالها يفرض سطوته على «النفط» الذى بدأ يظهر فى الكثير من الدول العربية خاصة العراق والسعودية.

نكرر القول إن الجامعة العربية فشلت فى إقامة أى تكامل اقتصادى فيما بينهم، بالرغم من وجود كل العوامل التى ذكرناها سابقاً ولم تتبنى أى دولة عربية من أعضاء الجامعة سياسة تشجيع مثل هذا التكامل، وهناك محاولات عدة جرت اتخذ بعضها صيغاً مختلفة لبناء منظومة من التعامل الاقتصادى تمثلت فى عقد بعض الاتفاقيات والمعاهدات المختلفة، لكنها فشلت وظلت حبراً على ورق وظهرت بدلاً منها تنظيمات إقليمية منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضى الذى تمثل فى مجلس التعاون الخليجى الذى ضم دول الخليج العربى وبعدها جاء مجلس التعاون العربى الذى ضم دول المشرق العربى وأخيراً جاء من هذه المجالس الورقية اتحاد المغرب العربى الذى ضم الدول العربية فى قارة أفريقيا.

فشلت كل هذه الاتحادات العربية لأنها انبثقت خارج إطار جامعة الدول العربية لأن فشل الجامعة فى إقامة تكامل اقتصادى سببه غياب الإرادة

السياسية لدى معظم أنظمتها الحاكمة، رغم امتلاكها كل المقومات المطلوبة من ثروات هائلة وموارد طبيعية والأيدى عاملة وطرق النقل والأسواق.

إذا نظرنا لدول القارة الأوروبية إستطاعت تحقيق مثل هذا التكامل بتأسيسها الاتحاد الأوروبى كبديل عن السوق الأوروبية المشتركة لامتلاكها نفس العوامل التى تمتلكها الدول العربية، فالعالم الجغرافى يتمثل فى وقوعها فى قارة واحدة تنتهج حكوماتها اقتصاداً رأس مالى، وهو اليوم يمثل أول قوة تجارية فى العالم من حيث حجم المبادلات التجارية فى العالم، ويأتى كقوة صناعية وفلاحية فى العالم، وتم إصدار عملة جديدة هى اليورو منذ عام ٢٠٠٢ لتجاوز سلبيات وآثار اختلاف قيمة العملة بين الدول الأوروبية.

تكمن أهمية الاقتصاد فى قدرة الدول المتقدمة اقتصادياً على فرض تطبيق السياسات التى تتبناها على دول الجوار ومحيطها الإقليمى والدليل على ذلك الولايات المتحدة التى تمارس نفوذاً سياسياً وعسكرياً متنامياً فى معظم دول العالم تقريباً بفضل اقتصادها الوطنى فهى من الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن وتستضيف مدينة نيويورك مقر الأمم المتحدة فضلاً عن كونها عضواً فى مجموعة الثمانى ومجموعة العشرين الصناعية، وهى من مؤسسى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وتعد من أكبر الدول المانحة التى تقدم مساعدات سخية لعدد كبير من دول العالم، وهى تحتفظ بمراكز قيادات إقليمية وقواعد عسكرية فى معظم دول العالم تتراوح درجة نفوذها وفقاً للأدوار التى تلعبها مثل دور الوساطة فى الشرق الأوسط وآسيا أو دور قيادى فى الحرب على الإرهاب بفضل شراكة قوية مع الحلفاء ولعب دور أكبر فى صنع القرار العالمى لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى فى تسعينيات القرن الماضى.

وعلى غرار الولايات المتحدة فقد استغلت بعض الأنظمة العربية قوة اقتصادها للتدخل فى شئون دول المنطقة، مثل «إمارة قطر» التى حققت نمواً اقتصادياً كبيراً خلال الربع الثانى من القرن الماضى، بفضل الاستثمارات الهائلة التى تضعها الحكومة على أجندتها خلال السنوات الأخيرة، واستغلال ثروات البلاد لتطوير مشروعات البنية التحتية فى البلد وتعزيز نهضة شاملة فى البلاد، هذا التفوق الاقتصادى أتاح لها أن تلعب دور اللاعب الأقوى فى محيطها الإقليمى عن طريق دفع أموال طائلة للحصول على ولائات سياسية ليتكرر اسمها على مستوى الأحداث الجارية فى سوريا ومجلس الأمن وأحداث ليبيا ومواجهات حلف الناتو مع قوات معمر القذافى.

إن الدور القطرى فى المنطقة العربية بالذات بدأ يتضخم من خلال الثروات الطائلة التى تتمتع بها، لذلك فهى تحاول أن تلعب دوراً أكبر من حجمها الطبيعى فى المنطقة لعدد سكانها ولمساحتها التى لا تسمح لها أن تنافس دولاً عربية كبرى مثل مصر والسعودية أو حتى سوريا بالرغم من الدور الذي تقوم به ضد الحكومة السورية بدفع الأموال والسلاح للمعارضة السورية واستجلاء ضد الحكومة السعودية بدفع الأموال والسلاح للمعارضة السورية واستجلاب المرتزقة ودفع الأموال لهم.

وهي بالرغم من ذلك محددة في تحركها وغير قادرة على أن تكون ذات تأثير استراتيجي في منطقة الخليج بالرغم من وجود أكبر قاعدة أمريكية في قطر.

لذا عندما نتحدث عن أن الاقتصاد هو المحرك السياسي للأحداث، هو الذي يحدد تشكيل سياستها الخارجية بالرغم من حجمها الصغير.

هنا نجد أن قوة الاقتصاد هي المؤثر الأكبر في الدوافع السياسية فإن ازدهارها الاقتصادي يساعد على تحقيق استقرار السياسي والعكس هو الصحيح، فثورات الربيع العربي التي شهدتها الدول العربية كان العامل الاقتصادي اساسيا في اندلاعها لازدياد معدلات الفقر والبطالة وتركز الثورات بأيدي فئة قليلة وكان إبراز نتائجها تغير الأنظمة السياسية فيها.

حكومة ديمقراطية.. ولكن

من المشاهد البديهية أن تنتصر ديمقراطية ما لديمقراطية، أو أن تتضامن ديكتاتورية مع ديكتاتورية أخرى ولكن يبدو أن عاصفة الربيع العربي قلبت في طريقها مشاهد من فلكوريات المشهدين السياسي قبل أن تحسب العاصفة وتغلب الأوضاع الدكتاتورية في بعض البلدان العربية.

لقد وجدنا الخطاب السياسي لبعض الدول العربية والإقليمية والتي تأثرت مباشرة من الواقع الثوري لهذه الثورات العربية ونظرت فهذه الدول تأثيرات مباشرة من الواقع الثوري لهذه الثورات العربية والإقليمية والتي تأثرت مباشرة من الواقع الثوري لهذه الثورات العربية، ونظرت هذه الدول إليها بنظرة أحاديثة وإصرارها على أن تزن كل تفاعلات الربيع العربي بميزان في الطائفية وهذا هو الذي دفع بعض هذه الدول على التعاطي بها لا شك أن استثمار الربيع العربي في لعبة الذكاء الاقليمية وتحويله إلى وقود لتشغيل المكائن الطائفية في المنطقة.

لا شك أن استثمار الربيع العربيّ في لعبة إذكاء الصراعات الإقليمية وتحويله إلى وقود لتشغيل المكائن الطائفية الفادحة في المنطقة.

لا شك ايضا أن هذا الاستثمار سيحول رقعة شطرنج ذلك الربيع العربي بانتفاضاته الصغيرة والكبيرة وبديمقراطياته الناشئة والملتبسة - إلى رقعة

ساخنة ستكون مفتوحة على العديد من الاحتمالات القابلة لاستيلاد منابر طائفية جديدة ووجوه ماضوية كثة وممثلي كهوف وأغوار لا هم لهم سوى التفكير بكيفية قص وتقليم ثياب الحريات الواسعة وتقريمها وتطويعها لكي تتناسب مع ثياب عقائدهم القصيرة، حتى لو كلف هذا الأمر تحويل كل بنى الدولة إلى إمارات سلفية بدائية، وتحويل ضفاف التعايش في المجتمعات إلى ثكنات وخنادق لا تتغذى ولا تعتاش إلاّ على إراقة دم المختلفين معها.

الربيع العربيّ بكل طبعاته وتمظهراته وتحولاته يحتاج حتما إلى جرعات وشحنات دعم غير محدود، ولكن يجب أن يكون هذا الدعم بعيداً عن كل ما تنتجه مكائن الديكتاتوريات الطائفية في المنطقة، وذلك لأن أجندات تلك الديكتاتوريات لا يمكن لها أن تدعم الديمقراطيات الربيعية من دون أن تصدر لها شاحناتها المليئة ببراميل مشتقات نفطها الطائفيّ، تلك المشتقات المنتجة في معامل التاريخ الأحادي الذي لا يطيق وجود مختلفين اثنين يتنفسان الهواء ذاته!.

لذا نجد أن العملية الانتخابية تمثل الصفة البارزة والوحيدة لكي تكون الديمقراطيات الناجحة والسلبية والناجحة هي أضعف وأفقر في دول لا يمكن أن تجري فيها انتخابات في المرحلة الحالية لعدة أسباب أهمها هي النظام الاستبدادي المتسلط والذي لا يرغب ببناء مثل هذه الديمقراطيات أو وعي الشعوب نحوها، لذلك نجد أن مثل هذه الدول لا يمكن أن تقوم بإجراء انتخابات،

وتكمن قوة أي ديمقراطية في أمرين اثنين:

الأول: أنها أداة لتحقيق العدالة بين المواطنين، وهذا معناه أن الديمقراطية الناضجة والناجحة لا تتعامل في كنية المواطن العشائرية

أوالدينية أو القومية أو المذهبية أو السياسية وإلا ستكون هذه الديمقراطية أداة للعنصرية المفرطة، وتعني العدالة في جوهرها للتعامل مع نوعية المواطن بما يمكله من مهارات علمية ومعرفية، وانتماء إخلاقي ومنهجي (يؤدي لمفهوم التنمية الديمقراطية هي إدارة هي إدارة الشئون اليومية للمجتمع، وهذا يبدو من سلوك المواطن، بداية من مخالفته للدور وتطبيق النظام ولا يوجد تردد في محاسبة أي مواطن ويطبق القانون أن الديمقراطية تتبدأ من سلوك المواطن والشارع هو الحكم على ذلك.

الديمقراطية هي ترسيخ مفهوم العدالة بين المواطنين، وهذا حيوي وضروري وهذا مهم بالنسبة للتنمية أيضا.

الثاني: أن الديمقراطيات الناجحة تمثل وسيلة سياسية ذكية لمنع وقوع الأزمات والحروب الأهلية والصراع على السلطة، وهذا معناه إرساء ما يسمى «بالحكومة الديمقارطية، والتي تؤمن بالتداول السلمي للسلطة واحترام المعارضة ودعمها وتأسيس منظومة السلم الأهلي ووضع مناهج تنمية للمجتمع ودعمها وتأسيس منظومة السلم الأهلي ووضع مناهج تنمية للمجتمع ومساندة القيادات الديمقراطية في الإدارة.

أما إذا كان وجود دولة بلا حكومة ديمقراطية ولا إدارة ديمقراطية، تصبح العملية الانتخابية مجرد هيكل أجوف وفاشل لهذه الدولة، لا الانتخابات لا تشكل ضمانة لتكوين هذه الدولة أو تلك ناضجة وناجحة في الوصول إلى حكومة ديمقراية وإدارة ديمقراطية.

نحن رأينا في العالم بوجود نماذج للديمقراطيات والديمقراطية الغربية التي انتقلت من مرحلة الديمقراطية إلى مرحلة بناء الدولة القومية والمتفوقة والعظمة، والديمقراطية في أمريكا الجنوبية مثل الأرجنتين

والبرازيل والمكسيك التي حاولت الابتهاج بالديمقراطية إلى تحقيق التنمية الوطنية والبناء وحققت تنميات مذهلة ومهمة وارتفعت بطموحاتها نحو أن تفرض احترامها على العالم.

وهناك الديمقراطيات الأفريقية التي أصبحت حاولت أن تحقق الديمقراطية فيها، ولكنها كانت مقدمة لصراع على السلطة وحروب أهلية وتطهير عرقي وانقلابات وفوضى.

هنا نوجه كلمتنا للديمقراطيات العربية الحديثة وخاصة بعد الثورات العربية أن تضع أمامها ثلاث نماذج من الديمقراطيات، فإذا كانت تريد أن ديمقراطية تبني على وحدة الأمة ومصالحها وتبادل السلطة، أي تأسس لها، أما إذا تريد كما هو موجود الآن في العالم الثالث وخاصة أفريقيا، أن تقول فشلنا في مشروعنا الديمقراطي وعدنا من جديد نحو الديكتاتورية والتسلط والفوضى.

والديمقراطية تكون موضوعية عندما تتوفر لها مستلزمات النجاح الضرورية، التي يرى البعض انها غير متوفرة الآن في دول الربيع العربي، على اعتبار ان معظم الدول العربية لا تزال تعاني من سيطرة النموذج السياسي لمرحلة ما بعد الاستقلال عن السيطرة الاجنبية.

وهذا النموذج قد فشل في تحقيق الديمقراطية والحرية لشعوب المنطقة. ولكن هذا لا يعني التسليم بهذه الرؤية، فالكثير من المفاهيم والرؤى قد تغيرت، وقد دخلت عوامل مؤثرة في تغيير المعادلات والفرضيات السابقة، ومنها العامل التكنولوجي، والمتمثل بثورة الاتصالات، والاتصال السريع، وكان لهذا العامل الدور الكبير والمؤثر في الثورات والانتفاضات العربية، من خلال عملية التواصل الاجتماعي، والتنسيق بين شباب الثورة،

والقائمين على الحراك الشعبي.

ان على الشعوب العربية، وفي هذه المرحلة الحساسة والخطيرة، ان تدرك حقيقة في غاية الأهمية وهي، أن مجرد إلحاق الهزيمة بالنظم الاستبدادية لا يعني التحول نحو الديمقراطية ، فقد يتم استبدال دكتاتوريات أكثر سلطوية بتلك الأنظمة، لذا فان إقامة الديمقراطية واستمرارها تتطلب فترة ليست بالقصيرة لكي تترسخ في النفوس، وتتحول الى ممارسة ونهج. وضمن هذا الإطار توجد عدة عوامل لنجاح وأستمرار الديمقراطية، وفي مقدمتها ضرورة الالتزام بالوحدة الوطنية ، وخصوصا في البلدان التي تشهد تنوعاً عرقياً ودينياً وطائفياً، على اعتبار ان الوحدة الوطنية هي المحرك الرئيس لإقامة ديمقراطية بناءة، وان يستكمل ذلك بوضع دستور متفق عليه، وقوانين محددة لحماية هذا الدستور، وإيجاد مؤسسات انتخابية تعددية، ومجتمع مدني فعال، وقضاء مستقل، وإعلام حر، حتى وان تفاوتت هذه المحددات من بلد لآخر.

إن الديمقراطية تحد صعب، ولا يمكن أن تكون هدية مجانية إلا إن الشعوب أدركت في نهاية المطاف أنها هي التي ستصنع مستقبلها وأن الطريق للديمقراطية وتطبيقها يحتاج على جهود وضريبة كبيرة لأن الديمقراطية تنتزع من الحاكم المستبد بالقوة، وهي عمل شاق، وفكر متفتح وعلى الجميع إدراك هذه الحقيقة.

الإدارة العسكرية أو المدنية في الدولة

هنا يتفق القانونيون في بلدان العالم المتحضر على أن نظام الحكم والحكومة المدنية تأتي عن طريق انتخابات نزيهة يعترف بها العالم ومن دستور وقوانين انتخابيه تشترك فيها أحزاب وتتبارى لكسب المواطنين

بمطالب، وصيغ مفهومه، تأخذ طريقها لي التطبيق الفعلي أن فاز الحزب او التجمع المعني وتشعر الجماهير بفائدتها وتحقق لها الحرية والكرامة والعيش والرفاعية والعدالة الاجتماعية.

وفي البلدان التي قامت على الأسس المدنية تركز الأحزاب وتتبارى في انلاتخابات على المطالب الجانبية التي يعاني فيها المواطنون لذلك نجد أن هذه الأحزاب والتجمعات تركز على هذه المطالب وتضع برامجها حوله في حالة فوزها في الانتخابارت أن صدقت بعد الفوز.

ولذلك نجدها تتبارى على مطالب الجماهير الآتية وبلغه الجماهير الشعبية، أكثر من مبادرتها على تنظيرهاتها وأهدافها الاستراتيجية البعيدة أو عقائدها المقدسة لذا نجد هذه الأحزاب في موسم الانتخابات تنسى تلك النظريات والاستراتيجيات وتركز على معاناة الجماهير الجاثية.

ونحن الآن في العالم العربي وبعدما أطلق عليه ثورات الربيع وتطير الانظمة التي كانت تحكم بأفراد لها خلفية عسكرية. لا يزال شائعا أن انتقال السلطة من الحكم العسكري إلى الحكم المدني، يعني أن الحكم أو الدولة صارا مدنيين وتنتشر هذه المقولة بين أواسط تحاول تبسيط مثل هذه المفاهيم وتوظف الجميل الشائع لنشرها بين الأوساط الأكثر شعبها ويتخذع بها البعض ممن لديهم ثاقفة جماهيرية يروجون لذلك ولكن الحقيقة الغائبة تقول أن اللعسكر دور هام ف يحياة المجتمعات العربية وحتى في الدول الديمقراطية أو المدنية بحكم دور المؤسسة العسكرية في السيطرة على البلاد عسكريا أمنيا وأخيرا اقتصاديا.

وإذا كان هناك من يرى أن العسكر بين يحكمون بأساليب عسكرية وينفردون بالحكم. لابد أن يعلم الجميع أن هؤلاء والعسكر يحملون عقلية

وثقافة عسكرية شديدة الالتزام في العمل حتى إذا كان ذلك عندما يتلون أكمام نجدهم يطيقون نظرياتهم العسكرية على السلطة، لأنهم خاطروا بأنسفهم ومهما كانت القوى السائدة لهم لإنجاح انقلابهم العسكري وأن التجارب الانقلابات في الوطن العربي متعددة أهمها سوريا ومصر والعراق، حيث كانت هذه الانقلابات مساندة من قوى مدنية عليها القوى العسكرية القائمة بالانقلاب وتقيم وجوها مدنية ولكن الحقيقة أن السيطرة العسكرية هي التي تسير السلطة المدنية.

إن المدنيين الذين يأتون عن طريق انتخابات تشريعية عامة لا يمكن بأي حال من الأحوال تبرير لجوئهم إلى العنف أو إلى القوانين العسكرية وقوانين الطوارئ، والتي تبقى خطراً للرجوع إليها قائما لأن البلاد التي حكمت عسكريا لعقود طويلة. حيث تكونت فيها «ثقافة وعقلية العنف» واستمرت ولأن الرئيس المدني بحكم الدستور هو القائد العام للقوات المسلحة، أنظر كيف انتقلت من حكم عسكري يحكمه العسكر إلى حكم مدني هو نفسه القائد العام للقوات المسلحة.

وحال من يرى من المحللين بأنه من الصعوبة أن يمكن أي مدني يحمل صفة القائد العام للقوات المسلحة أن يفعل ما فعله الآخرون من الحكام العسكريين، وأن يفعل في بلد من بلدان العالم النامي من التي حكمها العسكريون أو دكتاتوريون. وخاصة في البلدان التي لم تتبلور فيها الطبقات الوسطى، أو أعيق نضوجها، أو حوربت فيها الثقافة والرأي الآخر، أو بقيت على أساس الدولة الريعية التي لا تصل فيها الدورة الإنتاجية الطبيعية لأسباب متنوعة.

لذلك لابد من تأسيس الدولة المدنية التي تبني على دستور يتفق

على كل مكونات الشعب، وتأسس معالم الديمقراطية والحرية والمساواة والمواطنة ولا تريد أن تأسس الدولة المدنية أو تشاوبالعنف وإنها على هذا الدستور الذي يصوت عليه. ومعمول به، وحكومة تأتي عن طريق انتخابات قوانينها وآلياتها تكرس الحقوق والواجبات المنصوص عليها دستوريا وتحمي وتساوي المكونات الأصغر مع الأكبر، المكونات الأصغر التي لا يمكن أن تنال حقوقها الشرعية غلا بالديمقراطية في بناء الوطن وهو «وطن الجميع».

دولة تحمي الحقوق، وقد شهدت بلداننا كيف كانت الأقلية بالحكم وكيف ضغط وسيطرت على الحياة العامة للمواطن وتحكمت بمصيره.

إن الدولة المدنية تصون وتدافع عن الحقوق والحريات المدنية العامة التي تشمل حرية الرأي والمعتقد الديني والمذهبي، حرية النشر والتأليف والتعبير عن الافكار، وحرية الكتاب والمطبوع وبيعه واقتنائه، وحرية النشر في الانترنت بقوانين تثبت وتنظم كل ذلك وفق دستور البلاد المصوت عليه.

ومن الناحية الأخرى تكتسب الدولة المدنية حرية إبداء الرأي والصحافة والاجتماع والتظاهر السلمي أهمية كبرى يفترض بالحكومة المدنية أن تشجعها لأنها تستخدمها من خلال توفير وجهات نظر والإشارة إلى مطالب قد فاتت عليها لا يوفرها نفعيون وانتهازيون وفاسدون يتراكضون لخدمة أية حكومة ليحتلوا بسرعة مناصب هامة فيها لتحمل على التعرف على ووجهات النظر تلك من جهة والتأخذ الجاد أو الهام فيها، وتعمل على تطبيقه من جهة أخرى كي تواصل بنجاح مهماتها التي انتخبت من أجلها ومن أجل تحقيق الحاجات الملحة والمساواة وحق

العمل بغض النظر عن الانتهاء الديني او المذهبي والفكري والجنسي على أساس الأخوة الإنسانية والانتماء للوطن كما في الدول المتمدنة.

إن للدولة ا لمدنية مبادئ مبنية على الديمقراطية والدستور والدولة العسكرية تبني مبادئها على المبادئ العسكرية والفكر العسكري وهذا هو الفارق الطبيعي بين الحكم المدني والحكم العسكري، وعلى الدولة المدنية أن تلتزم بالمبادئ وأهمها الدستور الذي حدد بأي دولة تكون.

2011.. عام الربيع العربي وتغيير النظمة الدكتاتورية:

الأمات هزت اقتصاديات الدول الكبرى

شهد العام ٢٠١١ أحداثا دراماتيكية وهزات عنيفة عربيا ودوليا مرورا بالثورات العربية وما بات يعرف بـ «الربيع العربي» والمجاعة في الصومال، على مقتل المطلوب الأول في العالم لأمريكا وزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن ومقتل العقيد الليبي معمر القذافي وكوارث طبيعية هزت العالم. وكانت محصلته سقوط ٣ أنظمة بالكامل في تونس ومصر وليبيا على الترتيب.

كانون الثاني

- الشيوعية في لاوس تفتتح أول بورصة للأوراق المالية وتسجل شركتين بها مملوكتين للحكومة.
- استونيا تصبح العضو رقم ١٧ في الاتحاد الأوروبي الذي تبني عملة اليورو.
- بعد مكاسب كبيرة في انتخابات التجديد النصفي في الكونجرس الأمريكي العام ٢٠١٠، الجمهوريون يسطرون على مجلس النواب.
- تحطم طائرة ركاب إيرانية في شمال غرب غيران ومقتل ٧٧ من ركابها الـ ١٠٥.

- قرابة ٩٩ بالمائة من الناخبين في جنوب السودان يؤديون الاستقلال عن السودان، وانقسمت الدولتان رسميا في تموز.
- أعضاء حزب الله يسحبون تاييدهم للحكومة اللبنانية وإجبار رئيس الوزراء سعد الحريري على ترك منصبه.
- أمطار غزيرة في البرازيل تتسبب في مقتل نحو ٩٠٠ شخص قرب يو دي جانيرو.
- الإضاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي في أول ثورات الربيع العربي، توجه بن علي إلى المنفى بعد شهر من الاحتجاجات خلفت أكثر من ٣٠٠ قتيل، وحكم علي بن علي ٦٦ عاما ونصف العام في ثلاث محاكمات جرت غيابيا.
- تعليق تجارة الاتحاد الأوروبي في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بشك لمؤقت بعد قيام قراصنة بسرقة شهادات قيمة ٢٨ مليون يورو.
- إعادة انتخاب الرئيس البرتغالي أنيبال كافاكو سيلفا بعد فوز ساحق.
- مفجر انتحاري على صلة بحركة تمرد ضد روسيا في منطقة القوقاز يقتل ٣٧ شخصا ويصيب ١٧٣ آخرين في مطار موسكو.

شباط

- استالقة حكومة رئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي وسط احتجاجات مؤيدة للديمقراطية.
- نزاع حدود يتحول إلى أعمال عنف بين كمبوديا وتايلاند ويخلف ورائه العديد من القتلى وتشريد آلالاف.
- الرئيس المصري حسني مبارك يتنحى عن منصبه كرئيس للبلاد بعد احتجاجات دامت ١٨ يوما، وتولي أمر البلاد المجلس الأعلى للقوات

المسلحة برئاسة المشير حسين طنطاوي.

- تدفق نحو ٢٠ الف مهاجر هاربين من ثورات الربيع العربي إلى جزيرة لامبيدوسا الإيطالية. وإيطاليا تطلب أن يتم توزيعهم بين انحاء الاتحاد الأوروبي ورفض طلبها.
- الشرطة تخمد اشتباكات جديدةمناهضة للحكومة في طهران.
- انطلاق حركة احتجاجية للشيعة ضد العائلة الحاكمة السنية في البحرين والأمم المتحدة تتحدث عن قمع جديد في المنامة بسقوط عدد من المحتجين بين قتيل وجريح.
- انطلاق تظاهرات في المغرب شارك فيها عشرات الآلاف من الشباب للمطالبة بمزيد من الديمقراطية ومكافحة الفساد.
- إعادة انتخاب الرئيس الأوغندي يوري موسفيني المتواجد في السلطة منذ العام ١٩٨٦. وزعم محتجون بوجود تزوير في الانتخابات.
- الجزائر ترفع حالة الطوارئ المعلنة منذ ٩٢ عاما بعد احتجاجات مناهضة للحكومة.
- زلزال بقوة ٦,٣ درجة يضرب مدينة كريستشيرش في نيوزيلندا ومقتل ما لا يقل عن ١٨١ شخصا.
- بنغازي تصبح معقلا للثوار الليبيين بعد وقوع اشتباكات بينهم وبين قوات العقيد الليبي معمر القذافي.

آذار

- استقالة وزير الدفاع الألماني كارل تيودور تسو جوتنبيرج عقب الكشف عن سرقة علمية في شهادته للدكتوراه.
- حزب الإصلاح الحاكم في استونيا يفوز بالانتخابات البرلمانية، شكل

الحكومة الجديدة رئيس الوزراء الحالي اندروس انسيب.

- الدالا لاما يعلن اعتزامه التنحي كزعيم سياسي للتبت في المنفى.
- زلزال بقوة ٩ درجات وموجات مد تسونامي تضرب شمال شرق اليابان. مقتل أكثر من ١٥٨٠٠ ياباني وأعتبار ٣٥٠٠ في عداد المفقودين. ووقعت أثر ذلك كارثة في محطة الطاقة النووية فوكوشيما دايتشي حيث حملت الحرائق والإنفجارات معها كميات هائلة من المواد الإشعاعية.
- قوات "درع الجزيرة" المكونة من عدد من دو لالخليج بقايدة السعودية تدخل البحرين للمساعدة في قمع الاحتجاجات ضد سلطة المنامة.
- مجلس الأمن الدولي يفرض منطقة حظر طيران فوق ليبيا. وحلف شمال الأطلسي(الناتو) يتولى العمليات في نهاية الشهر.
- مقتل ٥٣ في إطلاق القوات اليمنية النار على محتجين مناهضين للحكومة.
- البرلمان البرتغالي يرفض خطة تقشف مما يجبر رئيس الوزراء خوسيه سكراتيس على الإستقالة. وأوصلت انتخابات يونيو حكومة جديدة إلى السلطة برئاسة السياسى المحافظ بيدرو باسوس كويلهو.
- : الجنرال السابق ثين سين يصبح الرئيس الجديد في ميانمار.
- انطلاق حركة احتجاجية ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

نيسان:

- فقدان أكثر من ٢٠٠ شخص، أغلبهم مهاجرون أفريقيون، والاعتقاد بغرقهم أثر انقلاب قاربهم بين مالطا ولامبيدوسا.

- تنصيب محمدو إيسفوا رئيسا للنيجر، وبعدها بثلاثة شهور جرى القبض على خمسة جنود عند اكتشاف محاولة لاغتيال إيسوفو.
- اعتقال رئيس كوت ديفوار لوران جباجبو ، بعد شهور من هزيمته في الانتخابات الرئاسية . وبعدها بأسابيع نصب الفائز في الانتخابات الحسن واتارا رئيسا للبلاد ، كما فاز حزبه في الانتخابات البرلمانية في كانون أول/ديسمبر . أما جباجبو فقد نقل في تشرين ثان/نوفمبر للمثول للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية.
- انفجار حقيبة مملوءة بالمتفجرات في محطة قطار بالعاصمة البيلاروسية مينسك ، ما أسفر عن مقتل ١٢ شخصا وإصابة حوالي ١٥٠ شخصا . وأدين شخصان بعد ذلك بارتكاب العمل الإرهابي وتلقيا حكمين بالإعدام.
- إصدار حكم بالسجن مدى الحياة ضد آخر رئيس للمجلس العسكري الحاكم سابقا في الأرجنتين ، الجنرال السابق رينالدو بينوني ، بعد إدانته بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لحقوق الإنسان خلال فترة حكمه الدموي من عام ١٩٧٦ الى ١٩٨٣ .
- حزب الفنلنديون الحقيقيون القومي يحقق مكاسب كبيرة في الانتخابات البرلمانية الفنلندية . وتمكن زعيم حزب المحافظين يركي كاتاينن أخيرا من تشكيل ائتلاف حاكم من ستة أحزاب بدون الفنلنديين الحقيقيين ، وتولى منصب رئيس الوزراء في ٢٢ حزيران/يونيو.
- الحزب الشيوعي الكوبي الحاكم يوافق على إصلاحات اقترحها الرئيس راؤول كاسترو تهدف بشكل معلن إلى "تحديث" الاقتصاد الاشتراكي

للبلاد.

- سورية تلغي العمل بقانون الطوارئ بعد ٤٨ ساعة من إعلان حالة الطوارئ ، ولكن المتظاهرين واصلوا الاحتجاجات المناهضة للحكومة.
- سلسلة من الأعاصير تجتاح جنوب الولايات المتحدة وتودي بحياة ٣٤٠ شخصا خلال أيام.
- إرهابيون إسلاميون يفجرون مقهى سياحي شهير في مراكش ، ما أسفر عن مقتل ١٦ شخصا.
- زواج الأمير وليام الابن البكر لولي العهد البريطاني الأمير تشارلز مع كيت ميدلتون ومنحهما لقب دوق ودوقة كامبردج والملايين من الاشخاص في أنحاء العالم يتابعون مراسم الزفاف عبر التلفزيون.

آيار

- مراسم تطويب بابا الفاتيكان الراحل يوحنا بولس الثاني ، ويمثل التطويب المرحلة السابقة مباشرة لإعلان شخص ما قديسا.
- تفشي بكتيريا إي كولاي في ألمانيا ، حيث أصيب ٤٣٠٠ شخصا بالعدوى وسجلت ٥٠ حالة وفاة .
- حصل رئيس الوزراء الكندي ستيفن هاربر أخيرا على أغلبية في مجلس النواب ، وتراجع الليبراليون.
- هجوم لقوات أمريكية خاصة على مجمع في مدينة أبوت أباد شمال غرب باكستان ، وقتلت زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن ، العقل المدبر لهجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة . وألقت القوات الأمريكية الجثة في البحر .
- اتفاق المصالحة بين حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس)

وحركة فتح لإنهاء أربعة أعوام من الانقسام الداخلي بين الفصائل الفلسطينية.

- وفاة آخر جندي من المشاركين في الحرب العالمية الأولى ، البريطاني كلاود تشولز ، في استراليا.
- احتفاظ حزب العمل الشعبي الحاكم في سنغافوره بالسلطة عقب الانتخابات العامة
- المحكمة العليا في بنجلاديش تقضي بعدم قانونية إجراء انتخابات عامة في ظل حكومة مؤقتة غير حزبية .
- انتقاما لمقتل بن لادن ، نفذت طالبان باكستان تفجيرين انتحاريين في مركز تدريب للقوات شبه العسكرية في شمال غرب باكستان ن، ما أسفر عن مقتل ٨٠ شخصا على الأقل أغلبهم من المجندين وإصابةأكثر من مئة آخرين.
- السلطات الأمنية بمطار جون كنيدي الدولي تعتقل مدير عام صندوق النقد الدولي دومينيك ستروس-كان للاشتباه في تورطه في اعتداء جنسي مزعوم على عاملة بأحد الفنادق في نيويورك . وستروس يستقيل من منصبه
- تنصيب ميشيل مارتلي رئيسا لهايتي.
- عشرات الآلاف من الأسبان تظاهروا احتجاجا على الأزمة الاقتصادية في البلاد.
- رئيس البنك المركزي الإيطالي ماريو دارجي يصبح رئيسا جديدا للبنك المركزي الأوروبي.
- البرتغال ثالث عضو في منطقة اليورو يتلقى حزمة إنقاذ مالي

- ثورة بركان جريمسفوتن في أيسلندا ، واستمر انطلاق سحب الرماد البركاني عشرات المطارات تعلق رحلاتها الجوية
- القبض على راتكو ملاديتش ، الجنرال الصربي المتهم بارتكاب أعمال إبادة في البوسنة ، في صربيا بعدما ظل هاربا ١٦ عاما.
- الرئيس اللاتفي فالديس زاتلرز يحل البرلمان ، بعد ٧ شهور فقط من الانتخابات .
- عودة الرئيس المخلوع مانويل زيلايا إلى هندوراس . وعادت هندوراس بعد ذلك بأيام للانضمام لمنظمة الدول الأمريكية .
- الناخبون في مالطا يصوتون في استفتاء بشأن تقنين الطلاق ، ليصبح حظر الطلاق قاصرا فقط على الفلبين والفاتيكان .
- البحرين تعلن إلغاء حالة الطوارئ التي أعلنت في أوج الاحتجاجات المناهضة للحكومة في آذار.
- غرق قارب يحمل لاجئين من تونس ، ما أسفر عن مقتل ٢٧٠ شخصا من إجمالي مفترض حوالي ٨٠٠ مسافرا.
- إعادة انتخاب السويسري جوزيف بلاتر لرئاسة الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) . وانسحب منافسه محمد بن همام من المنافسة على المنصب على خلفية تهم فساد ، وأصدر الفيفا بعد ذلك قرارا بوقفه مدى الحياة.
- ثورة بركان بوييهو في تشيلي ، ما تسبب في ارتباك بأنحاء العالم لأسابيع.
- الرئيس اليمني علي عبد الله صالح يغادر بلاده لتلقي العلاج في السعودية ، بعد يوم واحد من تعرض قصره لهجوم . واستمرار

الاحتجاجات ضده.

- البرلمان السويسري يقرر الاستغناء تدريجيا عن الطاقة النووية في رد فعل على كارثة فوكوشيما النووية في اليابان.
- البرلمان السويسري يقرر الاستغناء تدريجياعن الطاقة النووية في رد فعل على كارثة فوكوشيما النووية في اليابان .
- فوز حزب رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان "حزب العدالة والتنمية" بولاية ثالثة في البرلمان ، حيث حصل على أكثر من ٥٠٪ من الأصوات في الانتخابات .
- ولاية نيويورك تقنن زواج المثليين .
- الرئيس الفنزويلي هو شافيز يعترف بخضوعه لعملية جراحية اثر اصابته بالسرطان.
- البرلمان الألماني يصوت بالموافقة على وقف كافة أنشطة المفاعلات النووية بداية من عام ٢٠٢٢
- الرلمان الألماني يصوت بالموافقة على وقف جميع أنشطة المفاعلات النووية بداية من العام ٢٠٢٢.
- الرئيس باراك أوبما يعلن سحب ثلث الجنود الأمريكيين (٣٣ الفا) بحلول صيف ٢٠١٢ من افغانستان.

تموز

- القوات الأفغانية تبدأ في تولي المسؤولية الأمنية من القوات الدولية وتستمر العملية حتى العام ٢٠١٤.
- المغاربة يوافقون بأغلبية ساحقة على دستور جديد يقص صلاحيات الملك محمد السادس ويعزز صلاحيات رئيس الوزراء والحكومة

obeikandl.com

والبرلمان.

- مقتل سبعة اشخاص في أعمال الشغب ببوركينا فاسو بعد ثلاثة شهور من الاحتجاجات بسبب ارتفاع اسعار المواد الغذائية.
- حزب فيو تاي يفوز بالانتخابات العامة في تايلاند، وتنصيب ينجلوك شيناواترا الشقيقة الصغرى العامة في تايلاند، وتنصيب ينجلوك شيناواترا - الشقيقة الصغرى لرئيس الوزراء الأسبق الهارب - كأول رئيسة وزراء للبلاد.
- وقف نشر صحيفة "نيوز أوف ذا وورلد" البريطانية العشبية الشهيرةن بسبب فضيحة مرتبطة بتنصت صحفيين على الهواتب المحمولة للمشاهير وضحايا جرائم.
- شرطة مكافحة الشغب تعتقل أكثر من الف شخص في مسيرة ضخمة مؤيدة للديمقراطية في ماليزيا، وبعد شهرين، أعلن قادة البلاد أنه سيتم الغاء قانن أمني يعود لعقود مضت ووضع قانون آخر بدلا منه.
- غرق سفينة سياحية روسية في نهر فولجا، ومصرع ١١٢ شخصا.
- مقتل أحمد والي كرزاي، الشقيق القوي للرئيس الأفغاني حامد كرزاي، في منزله على يد حارسه الأمني وطالبان تعلن مسؤوليتها.
- وقوع ثلاث انفجارات منسقة في مدينة مومباي المركز المالي الهندي ومقتل ٢٥ وإصابة ١٣٠ آخرين على الأقل.
- الرئيس الغيني الفا كوندي ينجو من محاولة انقلاب عسكري.
- الأمم المتحدة تعلن حالة مجاعة في الصومال بسبب الجفاف وسوء الإدارة والصراع، ووفاة عشرات الآلاف ومئات الآلاف يفرون من البلاد.
- الشرطة تقتل ٢٠ متظاهرا بالرصاص في جمهورية "مالاوي" خلال

تظاهـرات في أنحـاء البـلاد مناهضـة للحكومـة.

- قـادة الاتحـاد الأوروبي يوافقـون للمـرة الأولى عـلى افـلاس "انتقـائي" في منطقـة اليـورو، حيـث دفعـت المصـارف لقبـول شـطب بنسـبة ٢١ بالمائـة للديـون المسـتحقة عـلى اليونـان، وارتفـع الشـطب في وقـت لاحـق إلى ٥٠ بالمئـة.
- هبـوط مكـوك الفضـاء اتلانتـس في مركـز كينـدي للفضـاء بولايـة فلوريـدا الأمريكيـة معلنـا نهايـة برنامـج مركبـات الفضـاء المكوكيـة الـذي نظـم ١٣٥ رحلـة فضـاء عـلى مـدار ثلاثـة عقـود.
- النرويـج تشـهد أسـوا مذبحـة منـذ الحـرب العالميـة الاثنيـة، حيـث لقـى ٧٧ شـخصا حتفهـم في إطـلاق نـار عشـوائي عـلى مخيـم سـياسي للشـباب وتفجـير سـيارة مفخخـة في وقـت لاحـق في الحـي الحكومـي بأوسـلو.
- الفاتكيـان تسـحب سـفيرها لـدى أيرلنـدا، جـراء انتقـادات "مفرطـة" اطلقهـا مسـؤولون ايرلنديـون عـلى الكنيسـة الكاثوليكيـة في أعقـاب تقرير بشـأن انتهـاكات جنسـية للطفـال عـلى يـد قساوسـة.
- تنصيب اليساري الشعبوي أولانتا هومالا كرئيس لبيرو.
- جنـوب السـودان يعلـن اسـتقلاله بعـد نـزاع مـع الشـمال اسـتمر نحـو خمسـين عامـا وأوقـع ملايـين القتـلى. وأصبـح الدولـة ١٩٣ بـين أعضـاء الأمـم المتحـدة.

آب

- مسـؤولون أمريكيـون يتوصلـون لتسـوية في آخـر لحظـة لزيـادة سـقف ديـن البـلاد وتجنـب الإفـلاس، ومـع هـذا خفضـت مؤسسـة "سـتاندرد آند بـورز" التصنيـف الائتـماني للولايـات المتحـدة.

- مثول الرئيس المصري الاسبق حسني مبارك للمرة الأولى أمام المحكمة متهما بالفساد وأعطاء أوامر بقتل ٨٥٠ متظاهرا على الأقل، كما مثل معه أيضا نجلاه علاء وجمال ووزير داخليته السابق حبيب العادلي.
- انسحاب جماعة "الشباب" الإسلامية المسلحة من العاصمة الصومالية مقديشو، في أعقاب تكبدها خسائر بشرية فادحة جراء هجوم مكثف لقوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي والقوات الحكومية.
- بريطانيا تواجه أسوأ أعمال شغب في الشوارع تشهدها منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، حيث انتشرت اعمال الشغب والحرائق والنهب في أنحاء العاصمة لندن ومدن أخرى، وذلك بسبب قتل الشرطة لرجل شمالي لندن.
- مقتل ٣٨ شخص، بينهم ٣٠ جنياً أمريكيا، أثر إسقاط مسلحي حركة طالبان لمروحية شرقي أفغانستان وهي أكبر حصيلة فردية للقتلى في صفوف القوات الأميريكية منذ الغزو الأمريكي لأفغانستان في العام ٢٠٠١.
- شواطئ أميركا الشرقية تهتز مع إنذار اقتراب الإعصار غيرين، والذي خلف دمارا مادياً قدر بنحو عشرة مليار دولار أميريكي. واضطر الإعصار بشكل أساسي بعدد من دول الكاريبي، والساحل الشرقي للولايات المتحدة وكندا.
- أمطار موسمية غير معتادة تهطل على جنوب باكستان. ووفاة ٤٨٦ شخصا على مدار الشهر الذي يليه وإصابة ٧٥٣ آخرين وشريد ٩٣٠ الف شخص.
- ثوار ليبيا يسيطرون على العصامة طرابلس.

- مقتل ٥٢ في اقتحام عصابة للملهى في مدينة مونتيري بالمكسيك.
- سريلانكا ترفع حالة الطوارئ المفروضة منذ ثلاثة عقود.
- انفجار ضخم يضرب مبنى تابع للمم المتحدة في العاصمة النيجيرية أبوجا، ويقتل ٢٤ شخصاً، أنحى باللائمة على جماعة "بوكو حرام" الإسلامية المتشددة.
- اعلان فوز نائب رئيس وزراء سنغافورة السابق توني تان بمنصب الرئيس الجديد للدولة المدنية بعد سابق محتدم مثير للدهشة.
- احتجاجات اجتماعية واقتصادية اسرائيلية تصل ذورتها، حيث تظاهر أكثر من ٤٠٠ الف شخص في انحاء البلاد احتجاجا على ارتفاع تكاليف المعيشة.
- طائرة لدى اقلاعها من مدينة "ياروسلافل"، ما أسفر عن مقتل ٤٤ شخصاً من بين ٤٥ شخصا كانوا على متنها، معظمهم لاعبون وأعضاء فريق هوكي جليد.
- مقتل ٢٤٠ شخصا على الأقل بعد غرق عبارة مكتظة بالركاب في أرخبيل زنجبار بتنزانيا.
- هروب أعضاء السفارة الإسرائيلية بالقاهرة بعد اقتحام حشد للمبنى، بسبب سخطهم بعد مقتل خمسة من جنود حرس الحدود المصريين بنيران اسرائيلية.
- وفاة أكثر من ١٠٠ كيني بعد اندلاع حريق بطول خط أنابيب نفط بنيروبي.
- نتائج الانتخابات البرلمانية الدنماركية تسفر عن تشكيل هيلة ثورنينج شميت، زعيمة الحزب الاشتراكي الديمقراطي، لحكومة يسارية وتصبح

أول امرأة تشغل منصب رئيسة وزراء الدنمارك.

- مصرف "يو بي اس" السويسري يعلن تكبده خسائر بقيمة ٢,٣ مليار دولار بسبب تعاملات غير مرخص لها من موظف واحد.
- احتجاجات اجتماعية واقتصادية اسرائيلية تصل ذروتها حيث تظاهر أكثر من ٤٠٠ الف شخص في انحاء البلاد احتجاجا على ارتفاع تكاليف المعيشة .
- طائرة لدى اقلاعها من مدينة "ياروسلافل"، ما أسفر عن مقتل ٤٤ شخصا من بين ٤٥ شخصا كانوا على متنها معظمهم لاعبون واعضاء فريق هوكي الجليد.
- مقتل ٢٤٠ شخصا على الأقل بعد غرق عبارة مكتظة بالركاب في أرخبيل زنجبار بتنزانيا.
- هروب أعضاء السفارة الإسرائيلية بالقاهرة بعد اقتحام شحد للمبنى بسبب سخطهم بعد مقتل خمسة من جنود حرس الحدود المصريين بنيران اسرائيلية.
- وفاة أكثر من ١٠٠ كيني بعد اندلاع حريق بطول خط أنابيب نفط بنيروبي.
- نتائج الانتخابات البرلمانية الدنماركية تسفر عن تشكيل هيلة ثورنينج شميت، زعيمة الحزب الاشتراكي الديمقراطي، لحكومة يسارية وتصبح أول امرأة تشغل منصب رئيسة وزراء الدنمارك.
- مصرف "يو بي غس" السويسري يعلن تكبده خسائر بقيمة ٢,٣ مليار دولار بسبب تعاملات غير مرخص لها من موظف واحدز
- مجموعة متظاهرين تنصب خياما في منتزه بمدينة نيو يورك سيتي،

obeikandl.com

لتبدأ تظاهرات حركة احتلوا وول ستريت والتي انتشرت في أنحاء العالم، وذلك قبل أن تبدأ السلطات في إجلائهم.

- مقتل ١١ شخصا على الأقل في زلزال شرقي جبال الهيملايا، معظمهم من ولاية سيكيم الهندية.
- اغتال انتحاري يخبئ متفجرات في عمته الرئيس الأفغاني السابق برهان الدين رباني، الذي كان يقود جهود السلام مع طالبان وذلك في منزلة بكابول.
- الرئيس الفلسطيني محمود عباس يقدم طلبا للاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة. واللجنة الرباعية الدولية للسلام في الشرق الأوسط تحث الفلسطينيين والإسرائيليين على العودة لمحادثات السلام.
- تظاهر مئات الآلاف في اليمن بعد عودة الرئيس اليمني على عبد صالح إلى صنعاء.
- الاشتراكيون الفرنسيون يسيطرون على مجلس الشيوخ للمرة الأولى في تارخي الجمهورية الخامسة الذي يمتد لثلاة وخمسين عاما.
- اطلاق سراح متنزهين امريكيين اثنين سجنا في إيران بتهمة التجسس وعودتهما إلى بلدهما.
- مقتل الإسلامي المتشدد الأميريكي المولد أنور العوالقي، وينظر إليه كزعيم روحي لتنظيم القاعدة، في غارة جوية باليمن.
- عاهل الأردن يوافق على اصلاحيات دستورية في اعقاب احتجاجات. وإقالة رئيس الوزراء بعد عدة أسابيع.

تشرين الأول

- منح جائزة نوبل للسلام إلى الليبيريتين ايلن جونسون سيرليفوليما غبوي والصحافية اليمنية المعارضة توكل كرمان المشاركة في الثورة باليمن.
- القبض على معمر القذافي، وقتله بايدي الثوار في معقله في سرت ومقتل ثلاثة من ابنائه اثناء النزاع.
- فوز حزب النهضة الإسلامي في تونس بـ ٨٩ مقعدا من المقاعد الـ ٢١٧ للمجلس الوطني التأسيسي.
- الدول الـ ١٧ تتفق في بروكسل على تعزيز الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي وإعادة رسملة المصارف وشطب ٥٠ بالمائة من الديون اليونانية المترتبة للمصارف.
- عدد سكان العالم يتخطى سبعة مليارات نسمة.
- الفلسطينيون يحصلون على عضوية كاملة في اليونسكو.

تشرين الثاني.

- رئيس الوزراء الاشتراكي جورج باباندريو يستقيل، وخلفه لوكاس بابادیموس نائب الرئيس السابق للبنك المركزي الأوروبي.
- الوكالة الدولية للطاقة الذرية تصدر تقريرا يفيد عن "مخاوف خطيرة بشأن الطابع العسكري للبرنامج النووي الإيراني. والغربيون يعززون عقوباتهم.
- رئيس الحكومة سلفيو بيرلسكوني يستقيل بعدما تبنى البرلمان تدابير لطمانة الأسواق والمجموعة الدولية، ورئيس الوزراء الجديد ماريو مونتي يشكل حكومة خبراء ويقدم برنامج تقشف وانطلاق.

- الرئيس علي عبد الله صالح الذي يواجه احتجاجات شعبية منذ نهاية يناير، يوقع اتفاقاً أعدته دول الخليج ينصل على استقالته في شباط المقبل في مقابل منحة الحصانة. وتكليف زعيم المعارضة محمد باسندوة بتشكيل حكومة وفاق وطني.
- الإسلاميون المعتدلون في حزب العدالة والتنمية بالمغرب يفوزون بالانتخابات التشريعية. والملك محمد السادس يعين عبد الاله بنكيران زعيم هذا الحزب رئيسا للوزراء.
- المرحلة الولى من الانتخابات التشريعية المصرية، وخصوصا في القاهرة والاسكندرية: فوز الإسلاميين في الدولة الأولى (٦٥ بالمائة من الاصوات)، وحل حزب النور السلفي (٢٤,٣) بعد الاخوان المسلمين (٣٦,٦ بالمئة).
- نهب سفارة بريطانيا من قبل عناصر ميليشيات اسلامية في طهران يتسبب في حركة احتجاج دولية.

كانون الاول

- فوز حزب روسيا الموحدة بقايدة رئيس الوزراء فلاديمير بوتين (أكثر من ٤٩ بالمئة من الأصوات) في الانتخابات التشريعية والمعارضة تندد بعمليات تزوير كبيرة وتقود حركة احتجاج غير مسبوقة في البلاد منذ التسعينيات ضمت الآلاف.
- اتفاق بين جميع دول الاتحاد الأوروبي باستثناء بريطانيا على تعزيز الانضباط المالي في الاتحاد الأوروبي.
- العاصفة واشي تضرب جزيرة ميندناو (جنوب الفلبين: سقوط ١٢٤٩ قتيلا واستمرار وجود ٥٥ الف في مراكز الإيواء.
- وفاة الرئيس كيم جونغ ايل الذي كان يحكم البلاد بقبضة من

حديد منذ ١٩٩٤ ونجله كيم جونغ اون يخلفه في رئاسة البلاد.

- بعد تعليق مشاركتها في اجتماعات الجامعة العربية سوريا توافق على حضور بعثة المراقبين العرب.
- نيكولا ساركوزي وانغيلا ميركل يعلنان عن تسوية لانقاذ منطقة اليورو.

obeikandl.com